ISO 9001 / 2008

شـــركـــة الحـــديـــد والصـــلب المصـــرية
إحدى شركات شركة الصناعات المعدنية (ش.ق.م.م)

EGYPTIAN IRON & STEEL COMPANY
Affiliated To The Metallurgical Industries Company (E.Js.H.Co.)

LLOYD'S REGISTER

السيدة الأستاذة/ هبة الله الصيرفي
نائب رئيس قطاع الشركات المقيدة
ببورصتي القاهرة والإسكندرية

تحية طيبة وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم طيه مشروع محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للشركة والمنعقدة بتاريخ ١١ نوفمبر ٢٠١٤ لمناقشة القوائم المالية للشركة عن العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بعد التصويب وذلك قبل اعتماده من الجهة الإدارية وسوف نوافى سيادتكم بصورة من المحضر المعتمد في حينه.

رجاء التفضل بالإحاطة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ..

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

(مهندس/ محمد سعد نجيـــــده)

التاريخ : ٢٠١٤/١١/١٧
م.س

Head Office & Works : Ehebbin – Helwan – Cairo – A. R. E.
TELEG: HADISOLB – Cairo – A. R. E.
Tel : 00202 - 25011577 , 599, 591, 592 , 593 , 594 , 595 , 597, 598
Fax: 00202 - 25011608 , 25012375 ,25011613,25952158
Cairo Office : 54 Abdalkhalek Sarwat Street - Cairo ,P.O.Box 74o Cairo
Tel : 00202 -23908622 , 23916726 & Fax : 00202 - 23913526
Alexandria Office: 5 Salah Salem Street - Alexandria.
Tel : 00203 - 4861145 & Fax : 00203 - 4862776

الإدارة والمصانع: التبين – حلوان – القاهرة – ج.م.ع.
تلغرافيا: حد بصلب – القاهرة – ج.م.ع.
تليفون ٢٥٠١١٥٧٧ (٠٠٢٠٢) ، ٥٩٩ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨
فيـاكس ٢٥٠١١٦٠٨ (٠٠٢٠٢) ، ٢٥٠١٢٣٧٥ ، ٢٥٠١١٦١٣ ، ١٥٩٥٢١٥٨
مكتب القاهرة: ٥٤ شارع عبد الخالق ثروت – القاهرة ، ص . ب ٧٤٦ القاهرة
تليفون ٢٣٩٠٨٦٢٢(٠٠٢٠٢) – ٢٣٩١٦٧٢٦ ، فاكس ٢٣٩١٣٥٢٦(٠٠٢٠٢)
مكتب الإسكندرية: ٥ شارع صلاح سالم – الإسكندرية.
تليفون ٤٨٦١١٤٥(٠٠٢٠٣) ، فاكس ٤٨٦٢٧٧٦(٠٠٢٠٣)

http://www.hadisolb.com

شركة الحديد والصلب المصرية

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية
لشركة الحديد والصلب المصرية
المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق ١١ نوفمبر ٢٠١٤

اجتمعت الجمعية العامة العادية لمساهمي شركة الحديد والصلب المصرية طبقا لأحكام القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذ به الصادرة بقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٩٠ لسنة ١٩٩١ وذلك في تمام الساعة الثالثة مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١١/١١ ، بمقر الشركة القابضة للصناعات المعدنية بجاردن سيتى -- بالقاهرة -- برئاسة السيد المهندس/ زكى عبده بسيونى رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية (ش ق م م) ورئيس الجمعية العامة للشركة للنظر في جدول الأعمال الآتى :

- تقرير مجلس الإدارة عن نتائج أعمال الشركة بعد التصويب عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ .
- تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بعد التصويب.
- إقرار القوائم المالية للشركة في ٢٠١٤/٦/٣٠ بعد اجراء التسويات والتصويبات عليها طبقا لقرارت الجمعية العامة العادية للشركة المنعقدة فى ٢٠١٤/١٠/٢٦ .
- اعتماد استخدام الاحتياطيات والمخصصات .
- اعتماد صرف العلاوة الدورية للعاملين بالشركة فى ٢٠١٤/٧/١ بنسبة ١٠٠ % .
- إخلاء مسئولية السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ .
- اعتماد تقرير الافصاح السنوى عن المؤشرات المالية للشركة فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بعد التصويب .

وذلك بحضور السادة:

أولا :أعضاء الجمعية العامة :-

السادة أعضاء مجلس ادارة شركة الصناعات المعدنية (ش . ق . م . م)

- المستشار/ محمد محمود الدكرورى
- المهندس/ محمد عبد العزيز خطاب
- الدكتور مهندس/ سعد مجاهد الراجحى
- الدكتور/ جمال محمد مجاهد
- الأستاذ/ أحمد محمد صالح
- المهندس/ السيد إبراهيم عبد الوهاب
- الدكتور/ أحمد سعد عبد اللطيف
- الدكتور جيولوجى / زينهم سيد أحمد الألفى
- الدكتور مهندس / محمود إبراهيم نصر إبراهيم
- المهندس/ خالد منير الفقى

السادة المساهمون من الأفراد والأشخاص الاعتبارية و من القطاع الخاص

ثانيا : مجلس إدارة شركة الحديد والصلب المصرية :

- السيد المهندس/ محمد سعد نجيدة -- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

الأعضاء المعينون غير المتفرغين :

- السيد المهندس/ محمد الغنيمى محمد الهادى
- السيد المحاسب/ أحمد فهمى عمر

الأعضاء المنتخبون :

- السيد/ أحمد عويس عبد اللطيف

رئيس اللجنة النقابية :

- السيد/ جمال عبد المولى ابراهيم

ثالثا :السادة مراقبوا الحسابات بالجهاز المركزى للمحاسبات :

- المحاسب / شريف نجم الدين محمود ـــ وكيل أول الوزارة ـــ مدير إدارة مراقبة الحسابات
- المحاسب/ محمد محمود اسماعيل ـــ وكيل الوزارة ـــ نائب أول مدير إدارة مراقبة الحسابات
- المحاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد ـــ مدير عـــــام ـــ نائب مدير إدارة مراقبة الحسابات
- المحاسب/ وائل احمد ابو بكر ـــ مراقب الحسابات

السادة ممثلوا شعبة تقييم الأداء بالجهاز المركزى للمحاسبات :

- الأستاذ / محمد عبد الغنى محمد ـــ رئيس قطاع الصناعات المعدنية والهندسية
- المحاسب/ السيد حسن على سالم ـــ مدير عام إدارة متابعة الصناعات المعدنية
- المحاسبة / سمر عبد الهادى العيسوى ـــ مراقب شعبة الصناعات المعدنية

السادة ممثلوا مركز معلومات قطاع الأعمال العام :

- السيدة / ذهب سيد محمد ـــ وكيل اول الوزارة – رئيـــــس الإدارة المركزية للصناعات المعدنية
- الأستاذ/ عبد الرازق محمود عبد الرازق ـــ الاخصائي بشعبة الصناعات المعدنية

وفى بداية الاجتماع تم اختيار كل من السادة : المحاسب/ محمد عبد الـــــــــرؤوف محمـــــــد ، والمحاسب/ مجدى عبد الرحمن محمد ـــ جامعين للأصوات ، والمحاسب/ محمد عبد الوهاب صقر – أمـــين سر للجمعية العامة ، وكانت نسبة الحضور للسادة المساهمين ٩٠ % .

وبعد التحقق من صحة انعقاد الجمعية العامة أعطى السيد المهندس/ رئيس الجمعية الكلمة للسيد المهنـدس/ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لعرض تقرير مجلس الإدارة فى ٢٠١٤/٦/٣٠ على الجمعية العامة :

وقد عرض السيد المهندس/ رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب تقرير مجلس الادارة فى ٢٠١٤/٦/٣٠ :

السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة شركة الصناعات المعدنية ورئيس الجمعية العامة للشركة

السادة / أعضاء الجمعية العامة للشركة

السادة / مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات

يتوجه مجلس ادارة الشركة لسيادتكم بتقرير عن أنشطة الشركة عن العام المالى المنتهى فـــى ٢٠١٤/٦/٣٠ موضحا أهم المؤشرات الرئيسية لنتائج الأعمال والسياسات التي اتبعتها الشركة خلال العام وذلك على النحو التالى :ـــ

الإنتاج والمخزون منه :

بلغ الإنتاج من المنتجات النهائية المعدة للبيع نحو ٣٠١٨٥٧ طن مقابل ٢٧٨٦٨٣ طن خلال العـــام الـــسابق ونحو ٦٥٠ ألف طن بالموازنة التخطيطية للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤

ونورد فيما يلي بيان مقارن بتشكيلة الإنتاج : ـــ

المنتـــــــج	فعلي ٢٠١٣/٢٠١٤ طـــــن	موازنة ٢٠١٣/٢٠١٤ بالألف طـــن	فعلي ٢٠١٢/٢٠١٣ طـــن	انحراف الكمية عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ طـــن
– قطاعـــــات	٨٨٤٧٧	٢١٩٠٠٠	٨٤٢٦٨	٤٢٠٩
– مسطحـــــات	٢٠٢٤٧٦	٣٩٩٠٠٠	١٤٨٥٤٢	٥٣٩٣٤
– مربعـــــات	١٠٦٢٠	٢٠٠٠٠	٤٥٣٢٧	(٣٤٧٠٧)
زهـــــــر	٢٨٤	٢٠٠٠	٥٤٦	(٢٦٢)
الإجمالـــــــى	٣٠١٨٥٧	٦٥٠٠٠٠	٢٧٨٦٨٣	٢٣١٧٤

وكانت أرصدة المخزون في نهاية العـــام لمنتجـــات الصلب بدون الزهر : ــ

المنتج	أول المدة ٢٠١٣/٧/١	المنتج خلال العام	المباع خلال العام	المستخدم بالورش و الفروق الجردية	رصيد آخر المدة ٢٠١٤/٦/٣٠ دفتـــــري
قطاعـــات	٣٧٤٠٣	٨٨٤٧٧	٧٣٦٨٢	٣٤٣٤	٤٨٧٦٤
مسطحـــات	٣٤١١٤	٢٠٢٤٧٦	٢١١٧١١	٢٣٩٥	٢٢٤٧٩
مربعـــات	١٦	١٠٦٢٠	١٠٦٢٠	ــ	١٦
الجملـــة	٧١٥٣٣	٣٠١٥٧٣	٢٩٦٠١٨	٥٨٢٩	٧١٢٥٩

مخزون المنتجات التامة في ٢٠١٤/٦/٣٠ بلغ ٧٥٢٩٧ طن يتمثل فيما يلـــي : ــ

٧٣٢٠٠ طن بالمصانـــع

٢٠٩٧ طن بالإسكندرية للتصدير

٢٠٩٨ .

كما بلغ مخزون المنتجات الغير التامة في ٢٠١٤/٦/٣٠ بكمية ٤٤٠٢٤ طن مقابل ٤٩٩٥٥ طـــن عن العـــام السابق بيانها كما يلي : ــــ

- مربعات صلب مستمر للوحدات الإنتاجية ١٣١٦٣ طن مقابل ١١٦٦٥ طن عن العام السابق .
- بلاطات صلب مستمر للوحدات الإنتاجية ١١٩٥٧ طن مقابل ١٨٦١٢ طن عن العام السابق .
- أخري (شرائط / كتل نصف مشكلة / زهر بالخلاط) ١٨٩٠٤ طن مقابل ١٩٦٧٨ طن عن العام السابق .

وقد تأثرت نتائج الأعمال خلال الفترة بما يلي : ــ

١. أدي التغير في أسعار المستلزمات السلعية إلي وفر قدرة ٥٤,٤٣٨,٤٣٠ جنيه بيانها كالآتي :

البيـــــان	القيمـــــة بالجنيه
فحم الكوك	٩٠٠٥٤٤٠٦
خامات أولية	(٢٩٨٣٧١٦)
خامات استخراجية	(١١٥٠٧١٩٠)
طاقـــــة مشتراة	(٢١١٢٥٠٧٠)
الإجمالـــــي	٥٤٤٣٨٤٣٠

٢. أثر التغير في معدلات استخدام الطاقة الأولية (غاز طبيعي ــ كهرباء تشغيل ــ مياه تشغيل(١٦٢٧٠١٦٨) مقابل (٣٢٤٦٨٤١٠) العام السابق .

٣. معدل استخدام الفحم في اللبيد ٩٥ كجم مقابل ٨٦ كجم العام السابق .

٤. معدل استخدام الفحم في الزهر ٥٠٥ كجم مقابل ٥٦٧ كجم العام السابق

المبيعات والأسعار :

نوضح فيما يلي كمية وقيمة المبيعات من المنتجات النهائية المعدة للبيع الرئيسية خلال الفترة الحالية من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ مقارنا بالفترة المقابلة من العام الماضي وأيضا متوسطات الأسعار للطن لكل من المحلي والتصدير كما يلي : ـــ

البيان	الفترة من ٢٠١٣/٧/١ إلى ٢٠١٤/٦/٣٠			الفترة من ٢٠١٢/٧/١ إلى ٢٠١٣/٦/٣٠			نسبة التطور	
	كميه/طن	القيمة بالألف جنيه	متوسط سعر الطن بالجنيه	كميه/ طن	القيمة بالألف جنيه	متوسط سعر الطن بالجنيه	كمية %	قيمة %
- المبيعات المحلية	٢٤٨٣٩١	١١٠٤٢٢٦	٤٤٦	٢٧٥٧٢٨	١١٧٦٦٣١	٤٢٦٧	٩٠	٩٤
- التصديـــــر	٤٧٦٤٢	١٨٩٠٢٠	٣٩٦٧	٥٣٢٩٠	٢٠٩٠٦٩	٣٩٢٢	٨٩	٩٠
أجمالي المبيعات محلي وتصدير من المنتجات النهائية	٢٩٦٠٣٣	١٢٩٣٢٤٦	٤٣٦٩	٣٢٩٠١٨	١٣٨٥٧٠٠	٤٢١٢	٩٠	٩٣
مبيعات منتجات عرضية		٢٥٧٩١			٢٠٨٦٧			١٢٤
مبيعات منتجات ورش الهياكل المعدنية		٢٩٣٠٨			٢٨٨٤٤			١٠٢
يخصم : مصروفات بيعية		٢٤٣١٦			٢٢٢١٥			١٠٩
صافي المبيعات		١٣٢٤٠٢٩			١٤١٣١٩٦			٩٤
خدمات مباعة		٩٨٧٣١			١٠٦٨٧٧			٩٢
إيراد النشاط الجاري		١٤٢٢٧٦٠			١٥٢٠٠٧٣			٩٤

من الجدول السابق نوضح مايلي : ـــ

- أجمالي كمية مبيعات العام ٢٩٦٠٣٣ طن تعادل ٩٨ % من إنتاج العام الحالي البالغ ٣٠١٨٥٧ طن
- أجمالي كمية مبيعات العام السابق ٣٢٩٠١٨ طن تعادل ١١٨ % من إنتاج العام السابق البالغ ٢٧٨٦٨٣ طن
- انخفاض كمية مبيعات العام عن الفترة المقابلة ٣٢٩٨٥ طن .
- انخفاض كمية المبيعات المحلية عن الفترة المقابلة ٢٧٣٣٧ طن .
- انخفاض كمية مبيعات التصدير عن الفترة المقابلة ٥٦٤٨ طن .
- زيادة متوسط سعر بيع الطن محلي ١٧٩ جنيه للطن وزيادة متوسط سعر بيع الطن تصدير ٤٥ جنيه للطن عن الفترة المقابلة .

السياسة النقدية للشركة:ـ

الأعباء التمويلية:ـ

بلغت الأعباء التمويلية التي تحملتها نتائج أعمال الشركة عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ إلـى ٢٠١٤/٦/٣٠

(القيمة بالمليون جنيه)

البيـــــــان	الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٤/٦/٣٠	الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠
فوائـــــــد محليـــة	١٠,٧٠٣	٦,٩٤٢
فوائـــــــد خارجية	٠,٩٠٥	٢,١٦٨
عمولة على أعلى رصيد مدين	ـــ	ـــ
رسم الدمغة النسبي	٠,٢٧١	٠,٢١٧
جملة الأعباء التمويلية	١١,٩٠٩	٩,٣٢٧

الأوضـــــــاع المالية : -

تتضمن النقدية بالبنوك والصندوق الآتي : ـــ

مليون جنيه	مليون جنيه	
	٢٧٧,٣١٢	ودائع بالبنوك لأجل منها ودائع مرهونة مبلغ ٢١٥,٩٤٢ مليون جنيه
	٦٠,٠٥٦	حسابات جارية بالبنوك
	٠,٠١٦	نقدية بالصندوق
	٣,٧٩٠	رصيد غطاء خطابات الضمان
	٣٤١,١٧٤	رصيد البنوك والنقدية

كما بلغت الفوائد الدائنة خلال الفترة مبلغ ١٢,٠٨٦مليون جنيه أي بنقص ٣,٤٦٤ مليون جنيه عن الفتـــــــرة المقابلة ١٦,٤٥٠ أظهرت قائمة التدفقات النقدية للشركة فائض نقدي قدره ٣٣,٠٩٥ مليون جنيه منها مبلغ ١,٢٣٧ مليون جنيه أرباح فروق إعادة تقييم الودائع والحسابات الجارية بالعملات الأجنبية وتم سداد ١١,٢٥٦ مليون جنيه قيمة أقساط قروض خارجية (أقساط قروض الخزانة الفرنسية) .

العمـــــــــــلاء: ـــ **(القيمة بالمليون جنيه)**

بلغت المتحصلات من العملاء واوراق القبض عن الفتـــرة مـــن ٢٠١٣/٧/١ حتـــى ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١٧٧٩ مليون جنيه خـــلال العام بنسبة ١٠١ % من إجمالي قيمة المبيعات المحققة خلال نفـــس العام والبالغة نحو ١٧٧٠ مليون جنيه وبنسبة ٩٨ % من متحصلات العام السابق والبالغ قيمتها ١٨٣٢ مليون جنيه حيث تنتهج الشركة منذ عدة سنوات سياسة تحصيل ما يباع خـــلال ذات الفتـــرة نقـــدا أو بشيكات مصرفية أو مقبولة الدفع .

وبلغت الأرصدة المدينة للعملاء في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٢٤٨ مليون جنيه كما يلي : ـــــ

المبالـــــــــــــغ		
كلـــــــــي	جزئـــــــي	
	٢١	رصيد عملاء القطاع الحكومي والعائلي
	١١٦	رصيد عملاء القطاع العام والأعمال
	١١١	رصيد عملاء القطاع الخاص والمشترك
٢٤٨		إجمالي رصيد حساب العملاء المدينة في ٢٠١٤/٦/٣٠

تم تكوين مخصص ديون مشكوك فيها عملاء بنحو ١٦٩ مليون جنيه بما يعادل نحو ٦٨ % من إجمالي أرصدة العملاء في ٢٠١٤/٦/٣٠ بيانها كما يلي : ـــ

المبالـــــــــــــغ		
كلـــــــــي	جزئـــــــي	
	٣	مخصص القطاع الحكومي
	٧٧	مخصص القطاع العام والأعمال
	٨٩	مخصص القطاع الخاص والمشترك
١٦٩		إجمالي رصيد المخصص في ٢٠١٤/٦/٣٠

- أرصدة العملاء المتعثرين من القطاع الخاص والمشترك والبالغ قيمتها نحو ٩٠ مليون جنيه قامت الشركة برفع دعاوي قضائية تجاه كافة هؤلاء العملاء وأبلغت كافة الجهات الرقابية والقضائية بالدولة وكونت عنهـا مخصص بكامل القيمة ومازالت منظورة إمام القضاء .

بيان بموقف مديونيات كبار الموردين

*** شركة النصر لصناعة الكوك والكيماويات الأساسية .**

☒ بلغت الكميات الواردة للشركة من فحم الكوك خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ كمية٢٦٩٤٣٠طـن (محضر اتفاق مشترك بتاريخ ٢٠١٤/٨/٢) بقيمة قدرها ٦٣٢٦٠٩ مليون جنيه فضلا عن الضريبة العامة علي المبيعات وقدرها ٦٣,٢٦٤ مليون جنيه وذلك طبقا للأسعار المبدئية الواردة بفاتورة شركة الكوك .

☒ بلغت مسحوبات شركة الكوك من الغاز الطبيعي والمنتجات الحديدية والمصنعات مبلغ ١١١,٩٧٠ مليون جنيه خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ .

☒ بلغت تسديدات الشركة لصالح شركة النصر لصناعة الكوك خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ مبلغ ٥٥٣,٥٥٢ مليون جنيه ليصبح أجمالي المسدد خلال العام ٦٦٥,٥٢٢ مليون جنيه .

☒ تم تحميل إشعاري الخصم رقما ١٩٧ ، ١٩٩ بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٠ بمبلغ ٧٤,٩٢٨ مليون جنيه شاملة ضريبة المبيعات عن التكلفة الفعلية للطن من فحم الكوك خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ والواردة من شركة الكوك بالإقفال الغير معتمد من السادة مراقبي الجهاز المركزي للمحاسبات .

*** الهيئة القومية للسكك حديد مصر .**

تم بحث ومراجعة أوجه التعامل بين الهيئة والشركة من خلال اللجنة المشكلة لهذا الغرض عن الفترة من ٢٠٠٢/٩/٧ حتي ٢٠١٠/٦/٣٠ وهي الفترة التالية لإنهاء التعامل بالتكلفة الفعلية بين الجهتين والتي تم حسم كل مايتعلق بها بمحضر المطابقة المشترك حتى ٢٠٠٢/٩/٦ دون أي تحفظات من جانب الهيئة تزامنا مع التزام الشركة بالتعاقد لنولون نقل الخام فضلا عن الضريبة العامة علي المبيعات لخدمة النقل شهريا وبصورة منتظمة .

توقفت أعمال اللجنة المشار إليها عن استكمال عملية المراجعة المشتركة عن الفترة من ٢٠١٠/٧/١ حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ لرجوع الهيئة الي موضوعات سبق الاتفاق بشأنها وحسمها نهائيا وأخرها المحضر المشترك حتي ٢٠٠٢/٩/٦ دون تحفظ من جانبها علي الموضوعات التي تعاود المطالبة بها رغم الاتفاقات المسبقة بشأنها .

تم استئناف عمليات المراجعة خلال الفترة من ٢٠١٢/٥/٢٢ حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ لمناقشة جوانب الخلاف حيث تم أيفاد بعض نقاط الخلاف للعرض علي مجلس المديرين والمفوض القانوني بالهيئة ولم يتم البت فيها حتى تاريخه .

تم مخاطبة ادارة الفتوى والتشريع بمجلس الدولة لأخذ الرأي القانوني في الموضوعات محل الخلاف بين الشركة والهيئة .

*** الشركة المصرية لنقل الكهرباء ـــ منطقة القاهرة .**

تم إنهاء جميع نقاط الخلاف المعلقة مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء ـــ منطقة القاهرة بموجب محضر الاتفاق حتى ٢٠١١/١٢/٣١ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٣ وسداد المتأخرات عن هذا الرصيد وقدرها ٨٨,٣٧٢ مليون جنيه بواقع ٦ مليون جنيه شهريا بفارق ٣ مليون جنيه حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ حيث تم سدادها خلال شهر يوليو ٢٠١٣ فضلا عن سداد المطالبات اعتبارا من يناير ٢٠١٢ في حينه طبقا لاعتبارات السيولة النقدية وقد بلغ الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٢٢٠,٦٨٤ مليون جنيه وجاري استكمال أعمال المراجعة حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء .

*** الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) .**

نظرا لاعتبارات السيولة النقدية تم الاتفاق مع الشركة المذكورة بشأن المديونية المستحقة علي الشركة في ٢٠١١/١٢/١٥ بقيمة قدرها ٨٩١٤٧٧١٣ جم وجدولتها بواقع ٦ مليون جنيه شهريا اعتبارا من شهر يناير ٢٠١٢ وذلك بموجب محضر الاتفاق المؤرخ ٢٠١١/١٢/٢٦ وتم سدادها بالكامل فضلا عن سداد المطالبات الشهرية في حينه طبقا لاعتبارات السيولة النقدية .

وردت فاتورة المورد اعتبارا من ٢٠١٢/٦/١٦ تتضمن زيادة سعريه للمليون وحدة حرارية بريطانية من ٣ دولار إلي ٤ دولار فضلا عن إشعار إضافة علي الشركة عن الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/٦/١٥ بنفس الزيادة السعرية لتبلغ فروق الأسعار حتى ٢٠١٣/٦/٣٠ مبلغ ١٠٩,١٣٣ مليون جنيه محمله علي التشغيل وغير معتمدة للمورد حيث لم يرد لنا أي قرارات وزارية تخص هذا الموضوع حتى تاريخه .

وقد بلغ الرصيد في ٢٠١٤/٦/٣٠ مبلغ ٤٢٩,٩٣٦ مليون جنيه وجاري عمل محضر اتفاق نهائي بعد موافاة الشركة بالقرارات الوزارية الخاصة بزيادة الأسعار محل الخلاف .

بيان موقف الضرائب

أولا : شركات الأموال :

١. تم ربط الفترة من ٩٨/٩٧ حتى ٢٠٠٤/٢٠٠٥ وفقا لاعتماد كل من رئيس مصلحة الضرائب والسيد/وزير المالية بنحو ٢٠٤ مليون جنيه تم سدادها بالكامل خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بعد استنزال ضريبة الخصم والإضافة عن تلك السنوات .

٢. بخصوص عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ تم التصالح مع المرائب ونتج عنه وعاء ضريبي خسارة بمبلغ ٢٦٩٢٩٥٠٢٨ جنيها وبناءا علي ذلك سيتم عمل مطابقة مع الضرائب لترحيل الخسائر لمدة خمس سنوات طبقا لقانون الضرائب وتحديد موقف الشركة .

٣. أعوام ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩ منظورة إمام اللجان الداخلية .

٤. جاري فحص أعوام ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١١/٢٠١٢ .

ثانيا : كسب العمل :

١. أعوام ٨٨/٨٠ تم سداد مبلغ ٥١٢١٧٠ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن وتم الاعتراض عليه ومنظورة إمام المحاكم .

٢. أعوام ٩١/٨٩ تم سداد مبلغ ٢٠٠٧٩٦٧ جنيه بناء علي قرار لجنة الطعن وتم الاعتراض عليه ومنظورة إمام المحاكم .

٣. أعوام ٩٢ ـــ ٢٠٠٤ تم الربط والسداد .

٤. جاري فحص السنوات ٢٠٠٥ حتى ٢٠١٢ .

ثالثا : الدمغة النسبية ـــ النوعية :

ـــ تم الربط والسداد حتى ٢٠١٠/١٢/٣١ .

ـــ الفترة من ٢٠١١/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ تحت الفحص .

موقف الشركة من ضريبة المبيعات حتى تاريخه : ـــ

- طبقا لفتوى ادارة البحوث الضريبية بمصلحة الضرائب بحق للشركة استرداد ماتم سداده عن مدخلات الحراريات والباجنزيت بمبلغ ٦٠٤١٤٨١,٢ التي تم سدادها للمصلحة والتي بلغت من وجهة نظر الشركة مبلغ ٢٤ مليون جنيه تقريبا طبقا لما أفاد به المستشار الضريبي للشركة مما أدي الي رفع دعوى قضائية لإثبات حق الشركة ومازالت محل نزاع وتم عمل مخصص بالمبلغ .

أعلنت المصلحة الشركة بمطالبة بتاريخ ٢٠١١/٨/٤ لسداد مبلغ ٤,٢٤٣,٢٤٧ جنيها يمثل (ضريبة إضافية) بعد الفحص بالإضافة لفروق فحص ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ والتي تم سدادها .

وتفاصيل المطالبة كالتالي: ـــ

القيمة		البيان
مليم	جنيه	
٣٤	٤٩٢٢٧	باقي فروق فحص ٢٠٠٦/٢٠٠٧
٦٥	٢٩٤٤١٢	باقي فروق فحص ٢٠٠٧/٢٠٠٨
ـــ	١١٠٠٠٠٠	ضريبة إضافية علي فحص مشغولات ٢٠٠٦/٢٠٠٧
ـــ	٢٤٠٠٠٠٠	ضريبة إضافية علي فحص مشغولات ٢٠٠٧/٢٠٠٨
٢٠	٣٩٩٦٠٧	ضريبة إضافية غير محددة الموقف
١٩	٤,٢٤٣,٢٤٧	الإجمالي

وتم إخطار المكتب الاستشاري القائم بإعمال المراجعة مع المصلحة للوقوف علي أحقية المصلحة في هذه المستحقات من عدمه وموافاتنا بالنتيجة لإمكان عمل اللازم .

- تم تقديم الإقرار الضريبي لضريبة المبيعات عن شهر ٢٠١٤/٦ أقرار مدين .
- تم الفحص حتى ٢٠١٠/٦/٣٠ وسداد فروق الفحص .
- وجاري فحص ٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢ .

هيكل رأس المال بعد الزيادة في ٢٠١٤/٦/٣٠

البيان	سهم	جنيه	النسبة %
شركة الصناعات المعدنية	٤٤٤,٢٧١,٨٩٣	٨٨٨,٥٤٣,٧٨٦	٩٠,٩٦
باقي المساهمين هيئات وبنوك وافراد	٤٤, ٦٤,٢٤٦	٨٨,٣٢٨,٤٩٢	٩,٠٤
	٤٨٨,٤٣٦,١٣٩	٩٧٦,٨٧٢,٢٧٨	%١٠٠

المخزون من الخامات والوقود وقطع الغيار :

- بلغت قيمة أرصدة المخزون من المستلزمات في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٧٨٢,١ مليون جنيه مقابل ٨٩٠,٢ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ طبقا للبيان التالي:

المخزون السلعي (القيمة بالمليون جنيه)

المخزون	القيمة في ٢٠١٠/٦/٣٠	القيمة في ٢٠١١/٦/٣٠	القيمة في ٢٠١٢/٦/٣٠	القيمة في ٢٠١٣/٦/٣٠	القيمة في ٢٠١٤/٦/٣٠
١ – الخامات	٥٨,٦	٣٧,٠	١١	٩,٤	١,٨
٢ – الوقود والزيوت	٢٨,٢	٣٤,٨	١٤	١٥,٤	٧,٣
٣ – قطع الغيار والمهمات	٤٦٤,٦	٤٥٦,٢	٤٦٣	٤٤٨	٤٤٦
٤ – مهمات التشغيل الثقيلة ومخلفات	٢٣٩,٩	٣١٦,٧	٢٨٠	٣٧٧,٤	٢٧٧
٥ – بضائع لدى الغير	—	—	—	—	—
٦ – مستلزمات سلعية تحت التنفيذ الورش	٢٧,٩	٣٠,٣	٣٢	٤٠	٥٠
الجملة	٨١٩,٢	٨٨٠,٠	٨٠٠	٨٩٠,٢	٧٨٢,١

الأجور :

- بلغت الأجور الإجمالية المنصرفة للعاملين خلال ٢٠١٤/٢٠١٣ مبلغ ٨٦٦,٠٢٢ مليون جنيه مقابل ٨٧٤,٤٨٦ مليون جنيه عن العام السابق.
- بالرغم من الزيادات الحتمية للأجور وما يتبعه من اثر علي الحوافز المنصرفة للعاملين والمسدد للتأمينات الاجتماعية إلا أن الأجور انخفضت عن العام الماضي وذلك بسبب انخفاض الحوافز الجماعية المنصرفة هذا العام .
- يبلغ عدد العاملين خلال العام ١٠٩٢٥عامل مقابل ١١٧٧٢ عامل عن العام السابق .
- تم خروج ٧٣٢ عامل معاش مرضي و سن الستين و ١٨عامل معاش مبكر و ٨٠ عامل وفاه و١٨ عامل انقطاع عن العمل و ١ استقالة .

السياسات المحاسبية :

لم يتم تغيير في السياسات المتبعة بخلاف قيام الشركة بتطبيق المعيار المحاسبي رقم (٥) بشأن تحميل ما يخص السنوات السابقة علي حساب الإرباح والخسائر المرحلة بدلا من مصروفات وإيرادات سنوات سابقة .

وأسفر ذلك عن تحميل الخسائر المرحلة بمبلغ نحو ٢٤٢,٤٥٦ مليون جنيها تحت اعتماد الجمعية العمومية للشركة .

اجتماعات مجلس الاداره

تم انعقاد مجلس اداره الشركة للعام المالي المنتهي في ٢٠١٤/٦/٣٠ عدد ١٤ جلسه .

اجتماعات لجنة المراجعة

تم انعقاد لجنة المراجعة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٤/٦/٣٠ عدد ٤ مرات ٠
ويتم عرض محضر اجتماع اللجنة ضمن جدول أعمال جلسة مجلس الاداره في الجلسة التالية مباشرة لتاريخ انعقاد اللجنة ويتولي السيد المحاسب / أمين سر اللجنة متابعة القرارات والتوصيات التي تصدر عن اللجنة مع قطاعات الشركة المختلفة وعرض النتائج علي اللجنة أولا بأول ٠
لم تصدر أي مخالفات ضد الشركة أو احد أعضاء مجلس اداراتها أو أي من المديرين التنفيذيين من قبل هيئة سوق المال أو البورصة المصرية تتعلق بمخالفات لقانون هيئة سوق المال لائحته التنفيذية ٠

نتائج الأعمال :

١. نقص إيرادات النشاط الجاري للعام الحالي والذي بلغ ١٤٢٣ مليون جنيه عن العام السابق بنحو ٩٧ مليون جنيه ويرجع النقص إلي انخفاض مبيعات هذا العام عن العام السابق ٠
٢. بلغ صافي مبيعات هذا العام ١٣٢٤ مليون جنيه مقابل ١٤١٣ مليون جنيه عن العام السابق بنقص قدرة ٨٩ مليون جنيه ٠
٣. بلغت كمية مبيعات العام ٢٩٦٠٣٣ طن مقابل٣٢٤٠١٨ طن عن العام السابق بانخفاض قدرة ٣٢٩٨٥ طن عن الفترة المثيلة ٠
٤. زيادة تكلفة الحصول علي إيرادات النشاط الدباري حيث بلغت ٢٤٥٤ مليون جنيه مقابل ٢٤٠٩ مليون جنيه عن العام السابق بفرق ٤٥ مليون جنيه ٠
٥. تم رد مخصصات انتفي الغرض منها عن العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ بمبلغ ٣٤,٦٢٩ مليون جنيه ٠
٦. أسفرت نتائج إعمال الفترة عن خسائر بلغت ١٢٥٤ مليون جنيه مقابل صافي خسارة عن العام السابق ٨٦٨ مليون جنيه ، وذلك للأسباب المبينة اعلاة وما اضافتة الإحداث التي شهدتها البلاد خلال هذا العام.
٧. وفقا لقرارات الجمعية العامة للشركة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٦ بضرورة تنفيذ ما جاء بتقرير السيد المحاسب/ مراقب الحسابات تم تحميل نتائج أعمال الفترة بالمبالغ التاليـــــــة:

جنيـــــــه	
(٩٦٢,١٦٤)	خسارة الفترة قبل قرارات الجمعية
	ويضاف أليه :
(٤٤,٣١٥)	ما تم تكوينه من مخصص قضايا لمواجهة قضايا اذون الحديد عن فترات سابقـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة
(١٣٢,٣٤٦)	ما تم تكوينه من مخصص ضرائب لمواجهة مطالبات الضرائب من ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٩
(١٤٦,٣٢٣)	الحافز الجماعي الذي تم صرفه عن العام ٢٠١٢/٢٠١٣
٣٠,٢٣٦	فروق تسويات (تخفيض اهلاكات الدرافيل وخلافة)
١,٢٥٤,٩١٢	

ولا يسع الشركة في نهاية التقرير ألا أن تسجل بكل التقدير السيد المهندس / رئيس مجلـــس اداره شـــركة الصناعات المعدنية وجميع السادة المسئولين بشركة الصناعات المعدنية ٠
كما نسجل خالص شكرنا للاداره العامة لمراقبة الحسابات للصناعات المعدنية والسادة مراقبي الحسابات علي المعاونة الصادقة التي يقدمونها باستمرار للشركة ٠
كما أننا نسجل الشكر لجميع العاملين بكافة قطاعات الشركة ٠
والأمر معروض علي الجمعية العامة لاعتماد القوائم المالية في ٢٠١٤/٦/٣٠ ٠

ثم أعطى السيد المهندس/ رئيس الجمعية العامة الكلمة للأستاذ المحاسب/ وكيل اول الوزارة – مدير ادارة مراقبة الحسابات .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

التقرير معروض على حضراتكم وتم رد الشركة على هذه الملاحظات وكانت بعض الردود كافية و البعض الاخر كانت بعيدة كل البعد عن الملاحظة . وقد تم التعقيب على هذه الردود بان الملاحظة مازالت قائمة وكان اهم التعقيبات ان هناك مشكلة كبيرة لدى الشركة فى عملية تسجيل الاراضى المملوكة لها والتى تم التعدى عليها .

- **السيد المهندس/ محمد سعد نحبده – رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب :**

تم رفع قضايا بخصوص جميع الاراضى المتعدى عليها وتم اخذ حكم فيها بالازالة ولكن مع الاسف الشديد الظروف الامنية التى تمر بها البلاد لاتسمح حاليا

- **السيد الاستاذ/ مصطفى محمد عبد الرحمن – احد المساهمين :**

ان ما قدم فى مذكرة الجمعية السابقة كان بها مبررات كثيرة لكل تلك المشكلات ولابد من اتباع استراتيجية جديدة فى القوائم المالية الجديدة للشركة حيث يتم فيها مراعاه الاجور والمرتبات وعيوب خام الواحات واسوان وموقف الشركة من الاستيراد ووضع الحلول و البدائل لتلك المشكلات .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

بالنسبة لموضوع الاراضى تم تشكيل عدد كبير من اللجان لتقنيين اوضاع هذه الاراضى ولم تصل الى شيء فبرجاء انهاء كل تلك اللجان .

- **السيد المهندس/ زكى عبده يسيونى – رئيس الجمعية العامة :**

تم اعداد رد من قبل الشركة القابضة للصناعات المعدنية لهذه الملاحظة .

- **السيدة الأستاذة/ فتحية – رئيس قطاعات التنمية الإدارية :**

الجهاز المركزى للمحاسبات يعترض على مبلغ ٦٥٠ الف جنيه التى تم صرفها من شركة الحديد والصلب المصرية للشركة القابضة للصناعات المعدنية على اعتبار انها تم صرفها على لجنة ٧ الصادرة بقرار من السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية لجنة ٧ تدان انها فى اخر ثلاث سنوات التى عملت بها اللجنة تم صرف مبلغ ١٥٥,٨٠٠ الف جنيه منهم ١١٥ الف جنيها مكافأة للجنة وبعض الذين تم الاستعانة بهم من مجلس الدولة للتصديق على احقية ومشروعية ملكية شركة الحديد والصلب لهذه الاراضى والتى صدر بها فتوى رقم ٣٣١٤/٢١/٧٥ . اما بالنسبة للبدلات التى تم صرفها للجنة عبارة عن ٤٠,٨٠٠ الف جنيه ، وباقى المبالغ لتى صرفت على اللجنة عبارة عن ٩٧,٧٠٠ الف جنيه مصروفات نثرية وبدلات حضور تم صرفها للسدة العاملين بهيئة المساحة والشهر العقارى بإعتماد من السادة رؤساء مجلس الإدارة السابقين بشركة لحديد والصلب كل منهم حسب سنته .

مبلغ ٢٧٥,٤٠٠ الف جنيه تم صرفه كبدلات ومكافأت للجنة المشكلة بقرار السيد الدكتور مهندس / مدير عام نزع الملكية بمحافظة القاهرة لفرز ودراسة الملفات والمستندات الخاصة بشركة الحديد والصلب المصرية .

اجمالى الملصرف منها حتى الان ٥٢٨,٩٠٠ الف جنيه والباقى ١٢١,١٠٠ الف جنيه لدى الشركة القابضة للصناعات المعدنية ، وكل المستندات الدالة على الصرف موجودة بمقر شركة الحديد والصلب المصرية للاطلاع من قبل الجهاز المركزى عليها .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

تم تقديم تقرير عن نتائج اعمال اللجنة وقمنا بالتعقيب عليه وكافة المستندات بالشركة ولم تقدم الينا .

وقد قمنا بالتعقيب على الملاحظة ومن حق الشركة الرد على التعقيب اذا وجد اى مبرر عن اى شئ بالتقرير تبلغنا به الشركة فورا .

فبرجاء موافاتنا بنتائج اعمال اللجنة هذا هو المطلوب من الملحوظة .

- **السيد المهندس / محمد سعد نجيده – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :**

سوف نوافى سيادتكم بكافة المستندات الخاصة بنتائج اعمال اللجنة .

- **السيد المحاسب/ وائل احمد ابو بكر – مراقب الحسابات :**

تم فحص كافة المستندات وتم التعقيب عليها كل على حده ولا يوجد اى تطابق بين اغراض اللجنة وفقا لقرار التشكيل ونتائج اعمالها ، وهناك مبالغ تم صرفها فى جهات من المفترض ان تصل الى جهات اخرى بعيدة كل البعد عن الجهات التى صرفت فيها هذه المبالغ وتم توزيعها باليد مع انه يوجد طرق اخرى لتوزيعها بدلا من التوزيع باليد .

- **السيد المحاسب/ محمد رأفت – :**

من الواضح ان هناك خلط كبير جدا فى المبالغ التى صرفت فى اللجان ، على سبيل المثال توجد لجنة مشكلة فى المحافظة تم توقيع صرف مبلغ ٧٥ الف جنيه باعتماد من السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة شركة الحديد والصلب وهذه اللجنة ليس لها اى علاقة باللجنة رقم ٧ .

من الواضح ان كافة المستندات التى مع حضراتكم غير كاملة وايضا يوجد مبلغ حوالى ٩٠,٥٠٠ الف جنيه منهم ٦٠ الف جنيه تم صرفها للسيد الاستاذ / ثروت احد العاملين بشركة الحديد والصلب المصرية بأعتماد من رئيس مجلس الادارة السابق وبدون مستندات .الة على جهات الصرف .

يوجد تقرير من الجهاز المركزى للمحاسبات بعدم احقية الشركة فى ضم اراضى المنفعة العامة لسجلاتها ، وتم ارساله الى مجلس الدولة لاصدار فتوى فى هذا الموضوع وقد اقر مجلس الدولة فى فتواه بأنه من حق شركة الحديد والصلب المصرية ان تضم جميع راضى المنفعة العامة وكان لابد من الفصل بين الاراضى التى دخلت فى المنفعة العامة والاراضى التى ام تدخل ، وقام الجهاز المركزى بإرسال هذه الفتوى الى الشركة القابضة وطلبت استكمال اعمال اللجنة .

علما بأن اللجنة ٧ بها عدد ٢ اعضاء من الشركة القابضة للصناعات المعدنية ومن المعروف لدى حضراتكم انه لم تتدخل الشركة القابضة فى اعمال اللجان .

- **السيد المهندس / محمد سعد نجيده – رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب :**

مازالت اللجنة تعمل حتى الان .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

هناك ايضا تعقيب على مخصصات الشركة توجد فى هذه الشركة مخصصات كثيرة جدا فبرجاء من الشركة سرعة اعداد الدراسات الخاصة بالمخصصات .

- **السيد المهندس / زكى عبده بسيونى – رئيس الجمعية العامة :**

توجد فى شركة الحديد والصلب مخصصات بتقدر بحوالى ١٢٥٤ مليون جنيه والخسائر المرحلة حوالى ٣,١ مليار جنيه ، المخصصات تمثل ٤٠ % من اجمالى الخسائر المرحلة وهذه المخصصات كفيلة بتصعيدها للتصفية .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

كانت المخصصات سابقا احتمالية ولكن اكدت المعايير انها مؤكدة الحدوث .

- **السيد المحاسب/ احمد ثابت ابراهيم – رئيس قطاع الحسابات بشركة الحديد والصلب :**

هناك مبلغ ٥٧١ مليون جنيه عبارة عن ربط مصلحة الضرائب ولكن هناك تسوية تم عملها عام ٢٠٠٥ ووصلت الى مبلغ ٢٠٤ مليون جنيه وتم اعتمادها من وزير المالية وكان السادة مراقبى الجهاز المركزى للمحاسبات طالبوا بإعتماد مجلس الدولة على هذه التسوية .

وهناك ميزانية قد رفضت من قبل الجهاز المركزى وذلك لعدم وجود مخصصات بها وكانت فى العام المالى ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

يوجد ايضا تعقيب على المطابقات التى بين الشركة وبين العملاء لوجود مشكلة بها ، فلابد ان يتم إجراء هذه المطابقات كلها وخصوصا انها مع شركات شقيقة مثل شركة مصر للالومنيوم .

وهناك ايضا ملحوظة خاصة بنظام التكاليف بالشركة وعملية تطويره ومشروع الحاسب الالى .

- **السيد المهندس/ زكى عبده بسيونى – رئيس الجمعية العامة :**

ما اخر ما توصلت له الشركة فى مشروع الحاسب الالى .

- **السيد المهندس/ محمد سعد نجده – رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب :**

هناك مشكلة بين شركة الحديد والصلب المصرية والشركة المنفذة للمشروع وتم فسخ التعاقد معها وتم رفع قضية عليها وسوف يتم التعاقد مع شركة اخرى لاستكمال المشروع وتم مصادرة خطاب الضمان وكانت تكلفة المشروع حوالى ١٠ مليون جنيه تم توريد ٧ مليون جنيه .

- **السيد المحاسب/ شريف نجم الدين محمود – وكيل أول الوزارة مدير إدارة مراقبة الحسابات :**

عملية تحسين المؤشرات وتسوية المعاملات فى كافة الفروع .

- **السيد المحاسب/ سليمان حسنى محمد سالم – رئيس قطاعات الشئون المالية بشركة الحديد والصلب المصرية :**

بالنسبة لموضوع تسويات المعاملات اذ تم صرف صنف من المركز الرئيسي للفرع يكون به اذن صرف وعند وصوله الى المخزن الفرعى عن دخوله المخزن يتم عمل اذن توريد به وفى نهاية العام يتم تصفية هذة الاذون وانتا سوف نتشاور مع السيد مراقب الحسابات اذا وجد اى معالجة رقابية اخرى غير تلك المعالجة .

- **ثم أعطى السيد المهندس / زكى عبدة بسيونى – رئيس الجمعية العامة للشركة الكلمة للسيد الأستاذ / إبراهيم إبراهيم محمود إبراهيم – احد المساهمين بالشركة :**

ان مراقب الحسابات طوال العام موجود بالشركة وله ان يناقش أى ملاحظه على النشاط مع القطاعات المالية والإدارية ثم يحضر إلى الجمعية العامة ويعرض على حضراتكم النقاط التى قد اختلف فيها مع ادارة الشركة وله أن يطبق المعايير التى يتعامل بها فى الشركة كيفما يشاء ولكن يفرض رأيه فهذا غير مقبول على الإطلاق .

- **وقد انحصرت ملاحظات الجهاز المركزى للمحاسبات عن القوائم المالية للشركة فى ٢٠١٤/٦/٣٠ ورد الشركة عليها فى الاتى :**

الملحوظة –

بلغت تكلفة الأصول الثابتة فى٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٣,٢٤٢ مليار جنيه قيمتها الدفترية نحو ٩٦٩,٢١٦ مليون جنيه بنسبة نحو٢٩,٩ % وتتضمن نحو ٧٨٤ مليون جنيه أصول مهلكة بالكامل ولازالت تستخدم في الإنتاج بنسبة نحو ٢٤%من تكلفة الأصول مما يؤكد حاجة الشركة لتدعيم وتحديث أصولها الثابتة وقد تبين بشأنها :

تم جرد الأصول الثابتة ومطابقة نتائجه على السجلات بمعرفة الشركة وتحت مسئوليتها فيما عدا الأراضي وتم الأشراف على جانب من الجرد في حدود الإمكانيات المتاحة ونشير إلى ما يلي :

مازالت الشركة لم تقم بإجراء جرد (مسح شامل) لكافة الأراضي الموجودة في ٢٠١٤/٦/٣٠ لبيان المساحة والحدود والموقع بالتفصيل ، كما لم تقدم لنا شهادات سلبية لبعض أراضى الشركة ، وقد أفادت الشركة بأنه تم تشكيل لجنة لحصر وتقنين الأراضي حيازة الشركة.

يتعين إجراء مسح شامل للأراضي التي بحوزة الشركة بمعرفة هيئة المساحة المختصة للوقوف على حقيقة أراضى الشركة ، مع موافاتنا بشهادات عقارية تفيد تحديد مساحات الأراضي المملوكة للشركة وحدودها وسرعة موافاتنا بنتائج أعمال اللجنة المشار إليها والتي تعمل منذ العام الماضي .

رد الشركه

تم تشكيل لجنة لحصر وتقنين أوضاع الأراضي حيازة الشركة وتسجيلها بموجب قرار رقم ٢٠١٣/٨٦ واللجنة مازالت تعمل حتى الآن وبالنسبة للشهادات السلبية تم تسليمها للسيد المحاسب /مراقب حسابات الجهاز المركزي للمحاسبات وهذه الشهادات نموذج موجود بالشهر العقاري أما الشهادات العقارية فيصعب الحصول عليها لتكلفتها الباهظة وإعدادها الكثيرة .

الملحوظه

بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٤ أنهى السيد المهندس/رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المعدنية أعمال اللجنة المشكلة بقرار سيادته رقم (٧) بتاريخ ٢٠٠٩/١/٢٦ ولم تتضمن نتائج أعمالها (وفقا لمحضر الإجتماع

النهائى لها المؤرخ ٢٠١١/٨/٢) أي إشارة لقطع الأراضي غير المستغلة والمستغني عنها والزائدة عن حاجة النشاط الصناعي و لم يتبين لنا ما قامت به هذه اللجنة بشأن تقنين الأراضي حيازة الشركة وتسجيلها ، كما لم تقدم لنا الشركة صور محاضر جلسات وإجتماعات هذه اللجنة وما يثبت قانونا قيامها بأعمالها رغم طلب ذلك من الشركة أكثر من مرة وذلك اي ضوء صرف مبلغ ٦٥٠ ألف جنيه ، وقد ورد رد الشركة على تقريرنا بهذا الشأن والمبلغ برقم (٣٥١) بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢٢ ولم يتناول جانب كبير مما ورد بالتقرير من ملاحظات.

وقد تبين بشأن بعض أراضي الشركة ما يلي :-

عدم تسجيل مساحة ٤٥ فدان مشتراة من الشركة القومية للأسمنت ،كما تتضمن الأراضى مساحة ١٤٤٥ فدان بالتبين مملوكة للغير وتضع الشركة يدها عليها .

عدم إزالة تعديات من شركة الشباب الوطنية للإستثمار على مساحة ١٠ أسهم /١٢ قيراط /٢ فدان أرض فضاء بناحية التبين .

وجود تعديات من الأهالى على الأراضى بمحاجر بني خالد / محافظة المنيا منها :-

مساحة ١١ فدان أراضى زراعية .

قطعة أرض غير محدده المساحه متعدى عليها وتم زراعتها.

مساحة ٤ قيراط مرفوع بشأنها قضايا ولازالت متداولة أمام المحاكم.

وجود عدد (٥٢) حالة تعدي على أراضي الشركة لمساحة إجمالية بلغت ٢٣٩٩ متر مربع (إمتدادات البلوكات السكنية) ، كذا التعدي على أراضي الشركة بالتبين بعدد (٢٩) حالة تعدي لمساحة ٤٢٧٢٩ متر مربع تقريبا.

حالات التعدي على أرض المزرعة النموذجية بالواحات البحرية بسبب بطء وعدم جدية الشركة لأعداد خطة إستثمارية وتنفيذ إجراءات التخصيص أو تقنين وضع اليد على مدار ٣٢ عاما لأرض المزرعة البالغة ٨٠٠ فدان طبقا لما اشترطته هذه الجهات وقد تقدمت الشركة بطلب لمحافظ الجيزة في سبتمبر عام ٢٠١٤ بتخصيص هذه الأرض.

ومما تقدم يتعين الآتي :-

تحويل أمر اللجنة ٧ لسنة ٢٠٠٩ لجهات التحقيق المختصة مع تحديد مدى سلامة التصرفات ومحاسبة المسئولين .

تحديد مدى سلامة التصرفات و التحقيق في تشكيل اللجان المختصه بحصر وتقنين أوضاع الأراضي والعقارات حيازة الشركة دون

الحصول على نتائج أعمالها رغم مرور فترة طويلة على تشكيلها.

رد الشركه

طول الوقت الذي استغرقته هذه اللجنة كان بمثابة أعمال غير عادية لجهات وأشخاص لهم قوانين ولوائح خاصة وهو ليس العمل الاعتيادي للشركة او اللجنة .

وليس من المتصور ان يتم تسجيل كافة أراضي لشركة في هذا الوقت القصير وان هذا العمل يحتاج إلي مدد زمنية أخري وان الأعمال الفنية لتسجيل الأراضي تختلف من قطعة إلي أخري وان أراضي الشركة ليست عقد ملكية واحد ولكن عدد مئات من العقود وكل عقد له ظروفه في التسجيل .

فضلا عن ذلك فانه لم يتم رسملة المبالغ المنصرفة لإتعاب ومصاريف هذه اللجنة وإضافة قيمتها علي قيمة الأراضي المستفيدة منها .

وعموما هناك تحقيق يجري حاليا بشأن أعمال للجنة ومرفق أعمال اللجنة وتم تسليم السيد المحاسب / مراقب الحسابات تقرير بنتائج أعمال اللجنة ومرفق صوره منها .

الملحوظة

الإسراع في استكمال الإجراءات القانونية لتقنين وتسجيل الأراضي المشتراة بعقود ابتدائية أو وضع اليد وكذا إزالة التعديات الموجودة على البعض الآخر منها .

رد الشركة

جارى تقنين الوضع لهذه المساحات .

الملحوظة

سرعة وضع الآلية التي تحكم عدم التعدي على ممتلكات الشركة والتي تزداد من عام لآخر.

رد الشركه

يتم المرور يوميا بمعرفة رجال الامن على اراضي الشركة والابلاغ عن أى تعديات ويتم فى الحال تحرير محاضر بقسم الشرطه ضد المتعدين .

الملحوظة

تصعيد تعديات أرض الواحات البحرية للجهات المعنية مع الإسراع في إجراءات التخصيص وإثبات تقنين وضع اليد في ظل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٤٣ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تقنيين وضع اليد على الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة وكذا القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية.

رد الشركة

بالنسبة لتقنين وضع يد الشركة على ارض المزرعة النموذجيه بالواحات البحرية والبالغه ٨٠٠ فدان فهذه الارض ليست تحت يد الشركة مستند بملكيتها وسيتم اتخاذ الاجراءات اللازمة مع الجهات المختصه لتقنين وضع يد الشركة عليها وذلك بعد البدء فى استصلاحها وزراعتها طبقا لما اشترطته هذه الجهات وهذا وقد تقدمت الشركة بطلب للسيد / محافظ الجيزة فى سبتمبر عام ٢٠١٤ بتخصيص هذه الاراضى ومساحتها حوالى ٧٠٠ فدان بالشركة لاستصلاحها وزراعتها واستغلالها وصدور قرار بالتخصيص لهذا الغرض .

الملحوظة

لازال لم يتم إتخاذ إجراءات الإخلاء لعدد واحد وأربعون وحدة سكنية مؤجرة للمحالين على المعاش والصادر ضدهم أحكام قضائية بإخلاء وحداتهم السكنية ملك الشركة بسمالوط ونشير بأن تلك الوحدات ضمن عدد (٨٨) وحدة المزمع إتخاذ إجراءات بيعها طبقاً لقرار الجمعية العامة العادية في ٢٠١١/٣/٢٩ بالموافقة على بيع تلك الوحدات ، وقد تبين أن المديونية المستحقة وغير المقيدة بالدفاتر لعدد ٣٠ شقة منها نحو ٢١٨ ألف جنيه في ٢٠١٤/٦/٣٠ بخلاف عدد ١١شقة أخرى أصحابها لهم أرصدة دائنة وتقوم الشركة بحساب إيجارات لهذه الوحدات تتراوح بين (٦ . ٨) جنيهات شهريا في حين أن إيجار المثل يتراوح بين(٩٠ : ١١٠) جنيهات شهريا .

يتعين إعادة حساب المديونية المستحقة للشركة عن الشقق المملوكة لها وفقاً للإيجار الفعلي وإتخاذ الإجراءات القانونية نحو التحصيل مع العمل على سرعة تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بهذا الشأن حفاظاً على حقوق الشركة مع إيضاح الوضع الحقيقي لشقق المدينة السكنية بسمالوط بمذكرة قانونية وعرضها على مجلس إدارة الشركة تمهيداً للعرض على الجمعية العامة في ضوء عدم تنفيذ قرار الجمعية العامة السابق الإشارة إليه.

رد الشركه

بلغت قيمة مديونية القاطنين بالمدينة السكنية والمتوقفين عن السداد مبلغ ٢١٧٨٣٦,٣٠٠ جنيه المستحقة للشركة وتم تكليف قطاع الشئون القانونية بالشركة بسرعة تحصيل المديونيات المستحقة عليهم بالطرق القانونية حفاظا على حقوق الشركة و اتخاذ الإجراءات القانونية فور إخلاء هذه الوحدات وفصل التيار الكهربائي وتسليمها للشركة خالية وبناء علي ذلك تم رفع دعاوي قضائية و صدرت ضد بعضهم إحكام بالإخلاء وتم البدء في التنفيذ بالنسبة لعدد ٥ وحدات منهم والباقي تقدم لاداره تنفيذ الإحكام لتحديد مواعيد التنفيذ والسبب في تأخير التنفيذ الحالة الأمنية التي تمر بها البلاد وجاري متابعة استمرار تنفيذ باقي إحكام الطرد والإخلاء علما بان أوراق تنفيذ بعض هذه الاحكام تم حرق جزء منها في الحريق الذي تم بمركز شرطة سملوط بعد ثورة ٢٥ يناير وجاري استخراج صوره رسمية من هذه الإحكام والأوراق للتنفيذ بموجبها علما بان هذه العقود ايجار قديم وهى لعدد ٤ شقة فقط وباقى الوحدات بايجار من٩٠ الى ١١٠ جنيه

الملحوظة

لم نوافَ بأخر تحضر للعاملين المتوقفين عن سداد أقساط تمليك الشقق والمديونية المستحقة عليهم وما أتخذ حيالهم من إجراءات في ٢٠١٤/٦/٣٠ .

يتعين سرعة موافاتنا بقيمة المديونية المستحقة على العاملين والإجراءات القانونية التي إتخذتها الشركة نحو تحصيل تلك المديونية وتحديد مدى سلامة التصرفات بهذا الشأن لحفظ حقوق الشركة .

رد الشركه

بالنسبة للمتوقفين عن سداد الإقساط المستحقة عليهم في مساكن حديثة التشييد والمدن الاخري فقد تم إنذارهم لسرعة السداد وحضر بعضا منهم وسدد جزء كبير مما عليه .

والبعض الآخر الذي لم يحضر بعد إنذاره تم رفع دعاوى علي بعضهم وجاري رفع دعوى ضد الآخرين وقد تم موافاة السيد المحاسب / مراقب الحسابات بالكشوف التفصيلية لمديونية الاسكان حتى ٢٠١٤/٦/٣٠ وجاري عمل حضر لتحديد مديونية المتوقفين عن السداد

الملحوظه

مازال لم يتم إنهاء التفاوض مع محافظة السويس على شراء الأرض المؤجرة المقام عليها مباني وإنشاءات الشركة بالأدبية (نحوش تشوين ، مباني الإدارة ، المخازن) رغم إنتهاء المهلة المحددة من المحافظة في يونيه ٢٠٠٨ وقد أفادت الشركة بأنه نظرا لأن محافظة السويس الإدارة العامة للأملاك الدولة رفعت مقابل الانتفاع عن هذه الأرض بنسبة تزيد علي ٣٠٠ % وبالتالي فإنها تطالب الشركة بمبالغ باهظة تفوق قيمة أو ثمن هذه الأرض ومنذ ثلاث سنوات تفاوض الشركة محافظة السويس وإدارة الأملاك في تخفيض المبالغ التي تطالب بها إلي الثلث وهو ما لم يتم بعد.

يتعين تقنين وضع هذه الأراضي والوقوف على مدى إستمرارية الإنتفاع منها فى ضوء رد الشركة الأخير.

رد الشركه

بالنسبة لأرض محاجر الأدبية بالسويس فانه نظرا لان محافظة السويس الاداره العامة للأملاك الدولة رفعت مقابل الانتفاع عن هذه الأرض بنسبة تزيد علي ٣٠٠ % وبالتالي فإنها تطالب الشركة بمبالغ باهظة تفوق قيمة أو ثمن هذه الأرض وذلك من مده ثلاث سنوات سابقة والشركة تقوم حاليا بالتفاوض مع محافظة السويس واداره الأملاك في تخفيض المبالغ التي تطالب بها الشركة إلي الثلث بحيث تكون الزيادة بنسبة ١٠٠% فقط علما بان الشركة لازالت تضع يدها علي هذه الأرض وفي حالة عدم موافقة المحافظة علي ذلك ستؤول الأرض لمحافظة السويس ونقل المبني الإداري والمخازن لمكان اخر بالمحجر من الجهة المقابلة حتى لاتتحمل الشركة مبالغ تفوق ثمن الأرض هذا فضلا عن ان الشركة تضع يدها علي هذه الأرض وتستغلها كمبني إداري ومخازن ولا ينازعها احد فيها منذ أربع سنوات وحتى الآن ولا تدفع أيه مبالغ نظير ذلك .

الملحوظه

بلغت الطاقة الإنتاجية غير المستغلة بالكامل بمعرفة الشركة خلال العام المالي نحو ٦٢ مليون جنيه تمثل قيمة الأفران الثاني والرابع والأول المتوقفة عن التشغيل اعتبارا من ٢٠١٠/٤ ، ٢٠١٢/١ ، ٢٠١٣/١ علي الترتيب وقد أفادت الشركة بعجزها عن الاستيراد وبأن ذلك يرجع إلي أعطال بشركة الكوك أدي إلي نقص توريد الفحم الكافي للتشغيل والشركة في طريقها لاستخدام كميات من الفحم البترولي لتعويض النقص في كميات الفحم وذلك عن طريق الشراء من السوق المحلي علاوة علي تحسين أحوال البطاريات بشركة الكوك الذي سيؤدي إلي زيادة توزيدات الفحم.

يتعين موافاتنا بمدى سلامة التصرفات في عدم إستغلال طاقات الشركة الإستغلال الأمثل وعدم البحث عن بدائل أخرى لتوفير الفحم بدلاً من إنتظار شركة الكوك ، وإتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاه ذلك ، كما يتعين إزالة معوقات الإنتاج وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن الإستفادة من طاقات الشركة المتاحة.

رد الشركه

عدم الاستغلال الأمثل للطاقة المتاحة يرجع الى حالة الركود التى عانت منها البلاد فى الفترة الاخيرة بالاضافة الى عدم توافر السيولة اللازمة لشراء الفحم اللازم للانتاج ولإيجاد حلول لنقص الفحم تم طرح

مناقصه لاستيراد فحم الكوك من الخارج وتم إعادة طرح المناقصة أكثر من مرة ولم يتم إنهاء الإجراءات لأسباب منها اختلاف مواصفات الفحم بالعروض المقدمة عن المواصفات المطلوبة أو بسبب عدم موافقة الشركات الموردة للفحم علي التوريد مقابل التبادل السلعي نظرا لعجز السيولة أو بسبب عدم تمكن الشركات الأوكرانية من الحصول علي ضمانات من البنوك .

الملحوظه

بلغ رصيد التكوين الإستثماري في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١١٣مليون جنيه وقد تلاحظ بشأنه ما يلي:-
ما زال حساب التكوين يتضمن مهمات رأسمالية يرجع تاريخ شراء بعضها لعام ١٩٨٥ وما بعده بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١٢,٧١٨ مليون جنيه (التوربينة البخارية ، معدات تأهيل النوافخ ، معدات تحكم شحن الأفران ، أوناش علوية).
يتعين تحديد مدى سلامة التصرفات في شراء أصول ومعدات لم تستخدم في العمل وعدم التصرف فيها بعد.

رد الشركه

تم شراء هذه الأصول طبقا لحاجة الشركة في توقيت الشراء وهذه الأصول سوف يتم استخدامها كالتالي :
- معدات تأهيل النوافخ التوربينية: تم استخدام الجزء الأكبر منها لتأهيل التوربينة رقم (٢) والباقي عبارة عن معدات سوف يتم استخدامها في تأهيل التوربينة رقم (١) وذلك بعد استكمال باقي المعدات الخاصة بها
- معدات تحكم في شحن الأفران :هذه المعدات سوف يتم تركيبها اثناء تنفيذ عمره الفرن العالي الرابع .
- الأوناش العلوية : هذه الأوناش معدات تخصصية ولا بد من وجودها كبديل استراتيجي لا غني عنها حيث انا الحصول علي البديل يستغرق وقت طويل .
- التوربينة البخارية : نظرا لارتفاع تكلفة انتاج الكهرباء منها فقد تم عرضها للبيع ولم يتقدم احد للشراء .

الملحوظه

بلغت قيمة أجهزة الحاسب الآلي نحو ٦,٨٩١ مليون جنية بعد حساب خسائر إضمحلال بنسبة ١٠% من قيمة الأجهزة في حين بلغت تكلفتها بالتعاقد نحو ٩,٦ مليون جنية ويمثل الفرق في قيمة البرامج ، وقد ورد بردود الشركة السابقة أنه لم يتم إستلام نظام المعلومات المتكامل حتى تاريخه بسبب بعض المعوقات والتي لم يتم حلها بمعرفة شركة فوجيتسو وتم إستدعاء مندوب محايد من شركة أوركال لتقييم أعمال شركة فوجيتسو تحسبا لإحالة الموضوع للقضاء وأثبتت شركة أوركال بطء عملية تنفيذ المشروع مما أدى إلى تأخيره إلى هذه المدة وبناء على ذلك قامت شركة الحديد والصلب بمصادرة خطاب الضمان النهائى بنحو ١,٩٤٣ مليون جنيه ووقف صرف مستحقات الشركة المذكورة وجارى طرح مناقصة للحصول على أفضل العروض لاستكمال المشروع.
يتعين تحديد مدى سلامة التصرفات في هذا الشأن .

رد الشركه

لمواكبة التطور في نظام المعلومات تعاقدت الشركة مع شركة فوجيتسو لتوريد وتشغيل نظام معلومات متكامل .
قامت شركة فوجيتسو بتوريد الأجهزة المطلوبة وأفاد الفنيين بالشركة بان قيمة الأجهزة التي تم توريدها تفوق سعر مثيلتها بالسوق حاليا .
لوجود بعض المعوقات في النظام تم فسخ التعاقد مع شركة فوجيتسو ومصادرة مستحقاتهم وكذلك خطاب الضمان وجاري حاليا التعاقد مع شركة أخري لاستكمال الأعمال وتشغيل النظام .

الملحوظه

تضمنت الإستثمارات طويلة الأجل في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٥١٩ ألف جنيه متمثلة في المساهمة في رؤوس أموال بعض الشركات تم تقييمها بالتكلفة منها مبلغ نحو ٢٩ ألف جنيه قيمة عدد ١٤٢٨٥ سهم من أسهم الشركة القومية للأسمنت ، ٤٩٠ ألف جنيه قيمة عدد ٧ ألاف سهم من أسهم الشركة المصرية الإيطالية (إيجيتالك) (تحت التصفية اعتبارا من ٢٠٠٦/٧/١) مكون لمقابلتها مخصص بكامل القيمة .
ويتصل بما سبق بلغت مديونية الشركة المذكورة بحساب العملاء نحو ١٧٩ ألف جنية مكون لمقابلتها مخصص بالكامل.

يتعين موافاتنا بموقف التصفية للشركة المذكورة والإجراءات التي تمت لحفظ وتحصيل حقوق الشركة طرفها

رد الشركه

لم يتم الانتهاء من أعمال تصفية شركة ايجيتالك حتى تاريخه وذلك بسبب عدم قيام الجهاز التنفيذي للمشروعات الصناعية والتعدينية باستلام مشروع فوسفات أبو طرطور حتى الآن نتيجة لنقل تبعية المشروع وملحقاته وفقا لقرار مجلس الوزراء الي محافظة الوادي الجديد والتي رفضت استلامه وقد أدي ذلك الي عدم تمكن الشركة من الحصول علي مستحقاتها لدي الجهاز وقامت الشركة برفع دعوي قضائية تحت رقم ٢٠١١/٢٨٧٢ لتسليم المشروع وتحصيل مستحقات الشركة طرف الجهاز التنفيذي و مازالت القضية متداولة بالمحاكم حتى تاريخه ٠

الملحوظه

بلغ حساب سلفيات العاملين في ٣٠ / ٦/ ٢٠١٤ نحو ٦٧,٢٥٢ مليون جنيها منها نحو٢,٠٥٢ مليون جنية قرض خدمات إسكان ونحو ٦٥,٢ مليون جنيه قرض لصندوق الزمالة والذي تم منحه بدون ضمانات رغم ما تعانيه الشركة من خلل بالهيكل التمويلي ، كما تم دعم الصندوق بمبلغ ١٤ مليون جنيه بحساب/خدمات ثقافية وترفيهية خلال العام المالي دون وجود سند قانوني لذلك ، كما تم دعم الصندوق ومبلغ نحو ٢٥,٢٩٥ مليون جنيه مبالغ محصلة من العملاء والموردين تحت مسمى/رسم تطوير خدمات عملاء وموردين ومصاريف شحن منتجات (صندوق الزمالة) وقد تلاحظ بشأن ما سبق ما يلي:

- تلك القروض ليست ضمن أنشطة الشركة وبالمخالفة لنظامها الأساسي خاصة في ظل وضعها المالي المتعثر
- دعم الصندوق يعد من قبيل التبرعات من أموال الشركة للصندوق وهو الأمر الذي يعد من سلطات الجمعية العامة للشركة وليس مجلس إداراتها وفقا للقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.
- رسم تطوير خدمات عملاء وموردين ومصاريف شحن منتجات (صندوق الزمالة) يتم تحميلها على الحسابات الدائنة الأخرى دون إظهارها ضمن إيرادات الشركة وتحميلها كتبرع للصندوق .

وقد ورد برد الشركة على تقريرنا عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١٣/٦/٣٠ بأنه تم إعداد مذكرة بشأن صندوق الزمالة للعرض على الجمعية العامة لذلك عند إنعقادها فى ٢٠١٣/١٠/١ ، وهو ما لم يتم رغم تضمن جدول الأعمال لها .

يتعين التصويب بإظهار الدعم بحساب/٣٥٤٤ (تبرعات وإعانات) ، وإظهار المبالغ المحصلة من العملاء والموردين تحت مسمى/رسم تطوير خدمات عملاء وموردين ومصاريف شحن منتجات (صندوق الزمالة) بحساب الإيرادات وإظهارها عند صرفها للصندوق بحساب/٣٥٤٤ (تبرعات وإعانات) مع الالتزام بأحكام القانون فى هذا الشأن كما يتعين قيد المبالغ المقيده بحساب سلفيات العاملين ضمن قروض وأرصدة مدينه طويلة الأجل ، كما يتعين تحديد مدى سلامة التصرفات وتحديد الوضع القانونى للصندوق .

رد الشركه

صندوق الزمالة قائم علي تقديم الخدمات الاجتماعية للعاملين بالشركة وتقديم الدعم المالي للعامل في بعض الحالات (الوفاة /الزواج/ المرض/ الخروج على المعاش) وهي من الخدمات التي تعمل علي مساعدة العامل للتفرغ لعمله لزيادة العملية الانتاجية ٠

ويتم تمويل الصندوق من خلال :-

(أ) اشتركات العاملين بالصندوق ٠

(ب) جزء من المزايا العينية المحملة على الاجور بموجب قرار مجلس الادارة

(ج) مبالغ محصلة من العملاء تحت مسمى رسم تطوير بموجب قرارات مجلس الادارة ٠

بالنسبة لرسم تطوير الخدمات (عملاء / موردين) هي مبالغ يدفعها العملاء أو الموردين لدعم مـــوارد الصندوق وليست أيراد للشركة ويتم معالجتها علي تسويتها لصالح الصندوق حـــ / ٢٨٩ كقيد استحقاق ولحين سدادها أما بالنسبة لمصروفات الوزن والتفتيش يتم أظهرها ضمن إيرادات الشركة حـــ /٤١٤

وهو وما استقر عليه العمل بالصندوق منذ نشأته عام ١٩٦٤ وما درجت عليها الادارات المتعاقبة طبقـا لقرارات مجلس الإدارة

الملحوظة

تم جرد المخزون في ٢٠١٤/٦/٣٠ بمعرفة إدارة الشركة وتحت مسئوليتها وتحت إشرافنا الإختبارى وطبقا للإمكانيات المتاحة وقد تم تقييمه كالمتبع في الأعوام السابقة مع ملاحظة ما يلي :-

بلغ رصيد حساب مخزن الخامات والمواد والوقود وقطع الغيار في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٧٨٢,١٢٤ مليون جنيه فى حين بلغ رصيد العام السابق نحو ٨٩٠,١٦ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠، وقد تم تقييم المخزون السلعي في ٢٠١٤/٦/٣٠ على أساس متوسط السعر المرجح طبقا للأسس المطبقة في الأعوام السابقة ، وقد تلاحظ بشأنه ما يلي:

بلغت قيمة المخزون بطئ الحركة في تاريخ المركز المالي نحو ١٩١,٥١٠ مليون جنيه .

يتعين تكوين المخصص المناسب لمقابلته.

رد الشركة

المخزون بطيء الحركة هو مخزون استراتيجي هام جد للعملية الانتاجية يتم الصرف منه علي الإنتاج عند الحاجة أليها وهو ليس متوقف الحركة كما أنه من الأصناف التي يتم تغيرها واستخدامها لفترات طويلة نسبيا مما يظهر الحركة علي ألها بطيئة .

الملحوظة

يتضمن مخزن المخلفات في ٢٠١٤/٦/٣٠ مخلفات إنتاج بنحـــو ٢٦٣,٠٩٧مليـــون جنيـــه مقابـــل نحـــو ٢٣٢,٥٥٢ مليون جنيه في العام السابق بزيادة نحو ٢٩,٨٣٨مليون جنيه ، كما يتضمن نحو ٥,٠٦ مليون جنيه قيمة مخزن مخلفات أخرى بالورش الملحقة يتم تقييمه سنويا عن طريق حاصل ضرب متوسط سعر شراء الصنف المثيل المتواجد بالمخازن في نسبة الصلاحية الخاصة به .

وبناء على ما تقدم يتعين :

تحديد مدى سلامة التصرفات لإحتفاظ الشركة بمخزون من الخردة بكمية نحو١٧٦ ألف طن بقيمـــة نحـــو ٢٦٣ مليون جنيه في ٢٠١٤/٦/٣٠ مع تحديد أسباب عدم التصرف السريع فيها بالبيع أو الإستخدام في ظل حالة التعثر الشديد التي تمر بها الشركة .

رد الشركة

الخردة من السلع الإستراتيجية اللازمة لصناعة الصلب ووجود مخزون منها لا يمثل قلق للشركة خاصة وان المرحلة الحالية والمستقبلية تشهد زيادة كميات الفحم الواردة لقطاعات أنتاج الحديد والتي يترتب عليها زيادة إنتاج الشركة من الحديد الزهر وبالتالي زيادة إنتاج الصلب والدليل على ذلك ان كمية الخردة في ٢٠١٣/٦/٣٠ كانت ٢٠٨ ألف طن مقابل ١٧٦ ألف طن فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بنقص ٣٢ ألف طن مما يؤدي إلي زيادة المستخدم من الخردة بقطاعات الصلب والتي لا غني عنها للإنتاج ويتم بيع الخردة فى مزادات علنية كل فترة

الملحوظة

تقييم مخلفات الورش الملحقة على أساس صافى قيمتها البيعية المقدرة على ضوء متوسط أسعار بيعها خلال العام السابق وذلك إعمالاً لما يقضى به النظام المحاسبي الموحد وتعديلاته.

رد الشركة

مخزن مخلفات أخري بالورش الملحقة والمتضمن نحو ٥,٠٦ مليون جنيه لا يتم تقييمه مثل الخردة المنتجة وذلك لكونها مخلفات ناتجة عن عمليات تصنيع قطع غيار بالورش يعاد استخدامها وليست خردة ناتجة عن العملية الإنتاجية

الملحوظة

يتصل بما سبق أن مخازن الخردة تتضمن خام عالي المنجنيز بنحو ٦,٩٣٤ مليون جنيه أفادت الشركة بأنه يعتبر منتجاً عرضياً مما يستوجب إدراجه ضمن مخزون الإنتاج التام.

يتعين إجراء التصويب اللازم ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة الأخرى.

رد الشركة

سيتم دراسة طبيعة خام عالي المنجنيز مع السادة الفنيين بمناجم الواحات للوقوف علي المعالجة المحاسبية المناسبة وسيتم التصويب فور انتهاء الدراسة

الملحوظة

بلغ مخزون الإنتاج غير التام في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٣٠٦ مليون جنيه منها منتجات حديدية بنحو ٤٤ ألف طن بتكلفة نحو ٢١٤ مليون جنيه مقابل نحو ٥٠ ألف طن بتكلفة ٣٤١ مليون جنيه.

بلغ مخزون الإنتاج التام في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٧٥ ألف طن بتكلفة نحو ٥٩٥ مليون جنيه مقابل ٧٢ ألف طن بتكلفة ٥٨٨ مليون جنيه في العام السابق، وقد تلاحظ بشأنه ما يلي:

إحتفاظ الشركة بمخزون من الإنتاج التام بكمية نحو ٧٥ ألف طن بقيمة نحو ٥٩٥ مليون جنيه في ٢٠١٤/٦/٣٠ بزيادة نحو ٣ آلاف طن عن العام السابق مع عدم إمكانية التصرف فيها بالبيع رغم حالة التعثر الشديد التي تمر بها الشركة.

يتعين دراسة ما سبق وتحديد المسئولية بشأنه وإتخاذ ما يلزم من إجراءات تجاهه و أثر ذلك على تدعيم حساب المخصصات لمقابلته .

رد الشركة

تعمل الشركة جاهدة علي تقليل المخزون بقدر الإمكان وكذا تعمل علي بيع جزء من المخزون وهو واضح في الربع الأول من العام الحالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث تم بيع كل المنتج وكذا ما يزيد عن عشرة آلاف طن من المخزون المشار بعالية

الملحوظة

بلغت قيمة الراكد من مخزون الإنتاج التام في تاريخ المركز المالي نحو ٢٦٥٧ طن تكلفته نحو ١٣,٣٨ مليون جنيه تم إنتاجه منذ سنوات ولم تتمكن الشركة من التصرف فيه.

يتعين تقييمه طبقاً لما تقضي به الفقرة ٩ من المعيار المحاسبي رقم (٢) المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.

رد الشركة

كمية المخزون الراكد ٢٦٥٧ طن وجاري التصرف فيها .

الملحوظة

تبين أن معظم منتجات الشركة تحقق خسائر تشغيل ومن ذلك إنتاج كمية ٣٦٨ طن من مربع/الخفيفة والبالغ رصيده في ٢٠١٣/٦/٣٠ كمية ٦١٨ طن تم بيع ٢ طن فقط خلال العام المالي وبلغت تكلفته في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٧,٥٤٣مليون جنيه وبلغت خسائر إنتاج الطن منه نحو ٤٣٠٥ جنيه.

يتعين دراسة مدى إمكانية إعادة تشكيلة المنتجات و زيادة الإنتاج من النوعيات التي تحقق أرباح أو أقل خسائر وتقليل الإنتاج من المنتجات التي تحقق خسائر كبيرة فى ظل ظروف الشركة المتعثرة .

رد الشركة

أما بخصوص إعادة تشكيلة المنتجات والتركيز علي الأصناف التي تحقق ربحية أو اقل خسائر فذلك ما تهدف أليه الشركة ولكن ظروف السوق والمنافسة والأصناف المطلوبة للسوق والتي تجلب إيراد للشركة هي الحاكمة لتشكيلة المنتجات .

إنتاج مربعات ٦٠/٦٠ مم هو إنتاج عرضي وليس رئيسي أي غير مخطط والطلب عليه في الفترة الماضية يواجه منافسة من عملاء آخرين منتجين لنفس النوعية.

الملحوظة

نكرر ملاحظتنا بشأن توقف حركة البيع أو إعادة الإستخدام لبعض المنتجات (زوايا/خفيفة ، شرائح/متوسطة ، صاج مجلفن/بارد) خلال فترة المركز المالي.

نوصي بتكوين مخصص في ضوء عدم قدرة الشركة على بيعها أو إستخدامها داخلياً.

رد الشركة

بخصوص الكميات المذكورة تفيد بان هذه الكميات سوف تستخدم داخل الشركة من خلال أوامر التشغيل للسادة العملاء بالورش الإنتاجية

الملحوظة

لوحظ بشأن نظام التكاليف المطبق بالشركة مايلي :-

التأخر الشديد في إعداد تقرير التكاليف والذي يوضح أغلب بيانات التكاليف التاريخية والذي تم إطلاعنا علي بياناته غير النهائية ولم نوافق به حتى إعداد هذا التقرير وبالتالي لم نتمكن من إجراء المقارنات والعلاقات بين عناصر التكاليف المختلفة.

يتعين تدارك ذلك مستقبلاً .

رد الشركة

سيراعى ذلك مستقبلاً

الملحوظة

لم تتضمن قوائم التكاليف في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١١٣,٠٩٦ مليون جنيه ويتمثل في مصروفات الفروع ونولون نقل الخام ، في حين بلغت تكلفة الخامات الإستخراجية (منتجات الفروع) بالتكاليف نحو ٩٩,١١٦ مليون جنيه ، مما يعني أن قوائم التكاليف تبدأ من مرحلة التلبيد و ما لذلك من آثار على صحة قوائم التكاليف.

نوصي بإعادة النظر في الدورة المستندية و بما يكفل تطابق قوائم التكاليف مع الحسابات المالية للوقوف على التكلفة الحقيقية للمخزون والمصروفات وهو ما سبق الإشارة إليه بتقاريرنا السابقة.

رد الشركة

سيتم إعادة النظر في الدورة المستندية بما يكفل تتطابق قوائم التكاليف مع الحسابات المالية .

الملحوظة

بلغ رصيد العملاء المدين في ٢٠١٤/٦/٣٠ (قبل خصم المخصص) نحو ٢٤٨ مليون جنيه مقابل نحو ٢٣١ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ بزيادة قدرها ٧ % ، كما بلغ رصيد العملاء الدائن في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١٤٥ مليون جنيه مقابل ٩٧ مليون جنيه بالعام السابق بزيادة نحو ٤٩% وقد تبين بشأنهما ما يلي:

بلغت أرصدة العملاء المدينة والدائنة المتوقفة في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١٧٨,٩٩٦ مليون جنيه ، ١٦,٧٢٨ مليون جنيه على الترتيب وفقا لبيان الشركة وقد أفادت الشركة بأنه قد تم رفع قضايا علي بعض عملاء القطاع الخاص وصدرت إحكام قضائية بشأنهم وهي تمثل أكثر من مائة مليون جنيه كما لم يتم رفع قضايا على بعض العملاء والتي تتخطي المديونيات الخاصة بهم ما يقرب من ستون مليون جنيه.

يتعين موافاتنا بموقف القضايا المرفوعة على عملاء القطاع الخاص في ٢٠١٤/٦/٣٠ وتحديد أسباب عدم تنفيذ الأحكام القضائية والتي تمثل أكثر من مائة مليون جنيه وتحديد أسباب عدم إتخاذ الإجراءات القانونية تجاه باقي العملاء ، مع سرعة إتخاذ اللازم نحو بحث ودراسة الأرصدة المدينة المتوقفة وما اتخذته الشركة

من إجراءات لتحصيل هذه المديونية وكذا بحث ودراسة الأرصدة الدائنة المتوقفة مع مستنداتها (العقود المبرمة مع العملاء والفواتير والشيكات) وإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأنها.

رد الشركة

بخصوص موقف القضايا المرفوعة علي عملاء القطاع الخاص فقد تم رفع قضايا علي هؤلاء العملاء وصدرت إحكام قضائية بشأنهم وهي تمثل أكثر من مائة مليون جنيه علما بأنه ما يخص الأرصدة المتوقفة لشركات القطاع العام وقطاع الإعمال العام فانه لم يتم رفع قضايا بشأنهم مثل الشركة الأهلية للصناعات المعدنية وشركة مصر للهندسة والعدد (ميكار) وشركة الأعمال البورسعيدية وغيرهم والتي تتخطي المديونيات الخاصة بهم ما يقرب من ستون مليون جنيه وذلك فيما عدا شركة المحمودية للمقاولات ويرجع عدم تنفيذ بعض الإحكام القضائية إلي عدم تواجد العملاء داخل البلاد .

أما فيما يتعلق بالأرصدة الدائنة المتوقفة فهي تمثل مستحقات للسادة العملاء لا يتم التصرف فيها إلا بموجب تصفية العقود الخاصة بها ولم يحضروا حتى الآن لتصفية الطلبيات الخاصة بهم

الملحوظة

ويتصل بما سبق :

بلغ مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو ١٦٨,٩٧٩ مليون جنيه وبنسبة نحو ٦٨%من إجمالي الأرصدة المدينة في تاريخ الميزانية ولم تقم الشركة بإجراء الدراسة الواجبة لتحديد مدى كفاية المخصص من عدمه

يتعين إجراء الدراسة اللازمة لما تقدم وما يترتب علي ذلك من آثار.

رد الشركة

ان المخصص المكون بمبلغ ١٦٩ مليون جنيه يمثل ٦٨% من اجمالي الارصدة المدينة تري الشركة ان هذا المخصص كاف بناء على ما تم دراسة

الملحوظة

لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة لكافة عملاء الشركة في ٢٠١٤/٦/٣٠ والبالغ عددهم ٣٤٤٦ عميل سوى لعدد ٧ عملاء فقط ، كما لم يتم إجراء المطابقات اللازمة لكافة موردي الشركة في ذات التاريخ والبالغ عددهم ٢١١ مورد سوى لعدد ١٠ موردين فقط.

كما أنه لم يتم بحث الخلافات الناتجة عن المطابقة مع العميل / مصر للألومنيوم في ٢٠١٤/٦/٣٠ وإجراء التسويات اللازمة بشأنها والمتمثلة في نحو ٦,٣٤٩ مليون جنيه لم تقيد بالشركة المذكورة ، نحو ٣١٥ ألف جنية لم يقيد بشركة الحديد والصلب مما يتعارض مع الهدف من إجراء هذه المطابقات .

كما وردت ردود المصادقات من العملاء والموردين تخالف أرصدة الشركة .

ويترتب على كافة ما سبق عدم التحقق من صحة أرصدة العملاء والموردين .

يتعين إتخاذ اللازم تجاه ما تقدم للتحقق من صحة العملاء والموردين في تاريخ القوائم المالية

رد الشركة

بخصوص إجراء المطابقات اللازمة لكافة عملاء الشركة انه من المعتاد ان تتم محاضر المطابقة علي رصيد العام الحالي في خلال العام المالي التالي وهذا يقتصر علي شركات القطاع العام .

وقطاع الإعمال العام حيث ان شركات القطاع الخاص والأشخاص يكتفي بإجراء التصفية التي يتم صرف الرصيد عليها . علما بأنه سيتم موافاتكم تباعا بما يتم عمله من محاضر مطابقة .

فيما يتعلق بمحضر المطابقة مع شركة مصر للالومنيوم علي رصيد ٢٠١٤/٤/٣٠ فسوف يتم تحقيق الفروق الواردة بالمحضر .

الملحوظة

يتضمن الرصيد المدين للعمـــلاء نحـــو ١١,٣٢٦ مليون جنيه تمثل قيمة حديد تسليح مبـــاع للعـــاملين بالشركة ويتم سداد قيمته على أقساط طويلة الأجل بناء على موافقتي مجلس الإدارة بجلـــستيه المنعقـــدتين بتاريخ ٢٠١٢/١١/٦ ، ٢٠١٣/١٠/٢٨ .

يتعين بحث جدوى البيع للعاملين بالأجل في ظل نقص السيولة الحاد بالشركة وبحث أسباب إنتـــاج حديـــد التسليح دون ربطه بالبيع للعملاء ، وتحديد المسئولية عن ذلك .

رد الشركة

بخصوص الرصيد المدين بمبلغ ١١,٣٢٦ مليون جنيه والتي تمثل مشتريات العاملين من حديد التسليح بنظام التقسيط فان الشركة دأبت علي تحفيز العاملين بإعطاء بعض التسهيلات لهم ببيع حديد تسليح لهم بالقسط بعد سداد نسبة ٣٠% كدفعة مقدمة الأمر الذي أدي إلي تصريف المخزون بطريقة آمنه والذي أتاح بدوره إنتاج حديد تسليح بأقطار مختلفة للاحتفاظ به لمقابلة الطلبيات الطارئة بالإضافة إلي تخفيف الأعباء المالية علـــي الشركة عند صرف مستحقات العاملين من أجور ،حيث يتم استقطاع حوالي مليون جنيه شهريا .

الملحوظة

لازال رصيد العميل / الهيئة العامة لكهرباء الريف في ٢٠١٤/٦/٣٠ مدين بمبلغ ٤٩٧ ألف جنيه يتمثل في ضرائب خصم وإضافة وتمغات حكومية تم خصمها من مشمول أوامر التوريد الخاصة بها و لم نقف بعـــد على أسباب عدم مطالبة الهيئة بالشهادات الضريبية وبدن التمغات .

يتعين بحث أسباب الخلاف مع العميل المذكور وسرعة الحصول على الشهادات الضريبية وبيان التمغات

رد الشركة

فيما يتعلق برصيد العميل الهيئة العامة لكهرباء الريف والمتمثل في قيمة ضرائب وتمغات حكوميـــة فانـــه سوف يتم إيفاد محاسب من طرف الشركة للحصول عاي الشهادات الضريبية من الهيئة حيث ان مـــصلحة الضرائب لا تعتد بإيصالات الخصم المرفقة بالشيك ولكن الأصل عند المصلحة هو تقديم النمـــوذج الـــدال علي السداد فعلا .

الملحوظة

إختلاف أرصدة بعض العملاء المدينة والدائنه بحسابات العملاء عنها بقطاع التصدير بلغ ما أمكن حـــصره منها نحو ٦٦٥ ألف جنيه (زيادة بقطاع التصدير) ، ٢,٣٣٩ ألف جنيه (زيادة بحسابات العمـــلاء) علـــى الترتيب

يتعين بحث أسباب إختلاف الدائنية بين كلا من الإدارة المالية وإدارة التصدير مع مصادقة الرصيد هـــؤلاء العملاء من خلال وكلائهم للوقوف على الموقف الحقيقي لكل عميل حفاظا على حقـــوق الـــشركة طـــرف الغير.

رد الشركة

فيما يتعلق باختلاف أرصدة بعض عملاء التصدير بحسابات العملاء عنها بقطاع التصدير نود الإشـــارة إلي أن معظم هذه الأرصدة تم تسويتها في الإقفال الخامس شهر يونيه ٢٠١٤ بتـــسوية ٢٧٩٣ والخاصـــة بالعميل جيلون أما باقي الأرصدة فسيتم تسويتها بعد بحث الموضوع مع قطاع التصدير .

الملحوظة

مازال رصيد الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات في ٢٠١٤/٦/٣٠ يتضمن نحو ٥,٢٧٥ مليون جنيه أمانات رسوم جمركية (جمرك الإسكندرية) مرحل منذ سنوات عن جانب من الرسوم الجمركية على محطة الأكسجين التي تم تركيبها وتشغيلها منذ ٢٠١٢/٦ ومدون لمقابلته مخصص بكامل القيمة وتطالب المصلحة برسوم عنها بنحو ٢٦ مليون جنيه لم تسددها الشركة ولجأت لرفع دعوى قضائية بشأنها (لم ترد ضمن بيان القضايا). **يتعين إدراج القضية المذكورة ببيان القضايا وموافاتنا بتطوراتها .**

رد الشركة

سيتم ادراج هذه القضيه ضمن بيان القضايا بمعرفة النطاع القانونى فيما بعد .

الملحوظة

تضمنت الأرصدة المدينة الأخرى فى ٢٠١٤/٦/٣٠ ما يلي :-

نحو ٨٢٥ ألف جنيه تأمينات لدى الغير بعضها مرحل منذ أكثر من ١٣ عاما، لم نواف بالشهادات المؤيدة لها بالرغم من طلبها خلال العام والأعوام السابقة للتأكد من صحة الأرصدة في تاريخ المركز المالي وقد أكتفت الشركة بتكوين مخصص بالقيمة دون متابعة تلك الأرصدة والعمل على إسترداد ما إنتفى الغرض منها.

يتعين بحث ما سبق مع موافاتنا بالشهادات المؤيدة .

رد الشركة

تم إرسال مصادقات لتلك الجهات وسنوافيكم بالرد حين وروده .

الملحوظة

نحو ٢٤٢ مليون جنيه تمثل أرصدة جارى فروع الشركة مقابل قيد ذات المبلغ بالجانب الشاذ بذات الحساب مما نتج عنه تضخيم قيم المديونية والدائنية بقائمة المركز المالى وإظهارها على غير حقيقتها.

يتعين إجراء التصويب اللازم مع موافاتنا بتفاصيل ذلك الحساب للوقوف على صحته .

رد الشركة

أرصدة جارى الفروع ضمن حسابات الأرصدة المدينة حساب ١٧٧ يجب اظهارها بدفاتر الفرع والمركز الرئيسى كحسابات رقابية على مصروفات وايرادات الفرع وكذلك الاصول والالتزامات .

الملحوظة

ظهر رصيد النقدية بالبنوك والصندوق فى ٢٠١٤/٦/٣٠ بمبلغ ٣٤١ مليون جنيه مقابل ٣١٠ مليون جنيه عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلي:

لم نواف بشهادات من البنوك تؤيد صحة الأرصدة المدينة فى تاريخ المركز المالى تتمثل فى نحو ٨,٢٦٨ مليون دولار ، ٨٩١٩ دولار لدى البنك الأهلى ، نحو ١,٠٦٩ مليون جنيه جارى البنك الوطنى للتنمية بالواحات ، نحو ١,٦٩٠ مليون جنيه بنك تجارى بنى خالد .

يتعين موافاتنا بالشهادات المؤيدة لصحة هذه الأرصدة.

رد الشركة

سنوافيكم بالشهادات المطلوبه حين ورودها .

الملحوظة

المخصصات غير كافية فى ٢٠١٤/٦/٣٠ وفقا لما سبق الإشارة إليه إضافة لما يلى:

بلغت جملة مستحقات مصلحة الضرائب المصرية حتى عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤(ما عداعام ٢٠٠١/٢٠٠٠ نحو ٥٧١,١٠٤ مليون جنيه وفقا لمطالبة السداد (نموذج رقم ٣٧ سداد) الواردة من المركز الضريبى لكبار الممولين/شعبة الحجز بتاريخ ٢٠١٤/٧/٨ ، بخلاف الضريبة المقرر سدادها وفقا للإقرار المقدم من الشركة عن عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنحو ٩,٦٤١ مليون جنيه ، وكذا الفروق بين ما تم إقراره بإقرارات الشركة وبين ما

تم ربطه على الشركة بنماذج (١٩ ضرائب) ، إضافة لضرائب بعد الفحص عن السنوات من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٩/٢٠٠٨ نحو ١٩٥,٩٤٣ مليون جنيه ، وقد كونت الشركة مخصص بنحو ١٩١,٨ مليون جنيه فقط لمقابلة هذه المستحقات.

يتعين تدعيم المخصص اللازم في هذا الشأن .

رد الشركة

تم تكوين مخصص ضرائب بنسبة ٢٥% من المطالبات ونري ان هذا المخصص كافي إلي حين صدور حكم المحكمة وهيئة قضايا الدولة في هذا الشأن

الملحوظة

عدم الإلتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) المخصصات والأصول والإلتزمات المحتملة ومستويات الإفصاح الواردة به ضمن الفقرات من رقم ٨٤:٩٢.

يتعين الإلتزام بما ورد بالمعيار المذكور.

رد الشركة

سيتم الالتزام بما ورد بالمعيار المذكور وتم التعديل بالايضاحات المتممه .

الملحوظة

بلغ رصيد الموردين في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١,٦٠٧ مليار جنيه ، نحو ٥٢٧ مليون جنيه بحساب/الأرصدة الدائنة (مستحقات موردين) مقابل نحو ١,١٧٠ مليار جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ ، نحو ٣٦٨ مليون جنيه بحساب/الأرصدة الدائنة (مستحقات موردين) بزيادة إجمالية قدرها نحو ٥٩٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٣٩%

تلاحظ بشأنها ما يلي:

بلغت أرصدة الموردين المدينة والدائنة المتوقفة في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٧٤٠ الف جنيه ، ٣,٦٥٧ مليون جنيه على الترتيب وفقاً لبيان الشركة .

يتعين بحث ودراسة هذه الأرصدة وإتخاذ مايلزم بشأنها .

رد الشركة

بخصوص الأرصدة المدينة والدائنة للموردين فهناك لجنة مشكلة فعلا لدراسة هذه الأرصدة وسيتم تدعيم اللجنة لإنهاء الإعمال

الملحوظة

تتضمن أرصدة الموردين الدائنة في ٢٠١٤/٦/٣٠ ما يلي :

بلغ إجمالي دائنية شركة النصر لصناعة الكوك نحو ١,٠٠١ مليار جنية منها نحو ٩١٧,٥٠١ مليون جنيه بحساب الموردين ونحو ٨٣,٢٥٦ مليون جنيه بحساب الأرصدة الدائنة الأخرى ، وقد تضمن حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها نحو ٢ مليون جنية لمقابلة الخلافات مع الشركة المذكوره ويمثل إجمالي رصيد المورد نسبة ٤٧% من أرصدة الموردين ولم يتم إجراء مطابقة معه رغم تكرار طلبنا ذلك.

وقد بلغت قيمة الفروق التي طالبت بها شركة الكوك عن العام المالي المنتهي في ٢٠١٤/٦/٣٠ (بين التكلفة الفعلية قبل إعتمادها من الجهاز المركزي للمحاسبات والسعر المبدئي بالفواتير) عن مسحوبات الشركة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٦٨,١١٧ مليون جنيه في حين بلغ الفرق عن مسحوبات العام المالي المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ نحو ٢٠٧,٣٦٥ مليون جنيه.

ومن ثم لا نستطيع الحكم على صحة رصيد الشركة المذكورة دون مطابقتها مع المورد ، وما يترتب على ذلك من آثار مما يتعين معه إجراء اللازم نحو ذلك .

رد الشركة

تم عمل محضر مطابقة للكميات بين الشركتين وسوف يتم استكمال محضر مطابقة بالقيمة فور موافاتنا بالتكلفة الفعلية معتمدة من الجهاز المركزي للمحاسبات -- إدارة مراقبة حسابات الصناعات الكيماوية .

الملحوظة

نحو ٤٢٩,٩٣٧ مليون جنيه تمثل رصيد دائن الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس) بخلاف نحو ١٩٥,٩٠٧ مليون جنيه ضمن رصيد مستحقات الموردين بحساب الأرصدة الدائنة هذا ولم يتم حسم الخلاف الناتج عن زيادة سعر المليون وحدة حرارية من ٣ دولار إلى ٤ دولار .

وبالتالي لا نستطيع الحكم على صحة هذه الأرصدة دون مطابقتها مع المورد وما يترتب على ذلك من كافة الآثار مما يتعين معه إجراء اللازم نحو ذلك .

رد الشركة

جاري الاتفاق مع المورد وتحديد ميعاد لعمل المطابقة الحسابية المشتركة بين الشركتين علي رصيد ٢٠١٤/٦/٣٠

الملحوظة

نحو ٢٢٠,٦٨٤ مليون جنيه رصيد دائن للشركة المصرية لنقل الكهرباء .

يتعين الإتفاق على نظام سداد لهذا المبلغ والعمل على الإلتزام به لعدم الوقوع في خلافات مع المورد.

رد الشركة

نظرا للعجز الشديد في السيولة التي تعاني منه الشركة في الوقت الحالي فان الشركة في سبيلها للاتفاق مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء للاتفاق علي جدولة المديونية

الملحوظة

نحو ٢٣٦,٦٥٧ مليون جنيه بحساب الأرصدة الدائنة (مستحقات موردين) منها نحو ٢٣٢ مليون جنيه قيمة مطالبات من هيئة السكك الحديديه جانب منها محل إعتراض من جميع اللجان المشكلة من الشركة لإجراء المطابقات علي المعاملات مع الهيئة وجانب أخر غير مؤيد بأية مستندات بالشركة تثبت صحة تلك المطالبات بإستثناء المطالبات المنفردة من جانب الهيئة .. ولم يتم حل كافة الخلافات مع الهيئه المذكوره، وتوقفت أعمال اللجنة المشكلة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ (هيئة) دون الوصول لنتائج بشأنها والتى لم نوافى بنتائجها ،وتم مخاطبة مجلس الدولة لأخذ الرأى القانونى فى بعض هذه الخلافات (مدى أحقية شركة الحديد والصلب فى قيمة ما تم بيعه من خردة ناتج الإحلال والتجديد لخط الواحات البحرية الذى تم على نفقة الحديد والصلب ،وما إذا كانت فئة النولون وقدرها ٢٥ جنيه شاملة للضريبة على المبيعات من عدمه) ، كما تضمنت الأرصدة المدينة نحو ٣٤,٣١٦ مليون جنيه بحساب الموردين بالاضافة الي وجود مخصص خاص بالهيئة ضمن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها (موردين) بمبلغ ٣,٣٤٥ مليون جنيه

يتعين موافاتنا بما إنتهت إليه أعمال اللجنة المشكلة بالقرار الإدارى رقم ٧٢ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ (هيئة) ، وما إنتهت إليه المفاوضات وما إنتهى إليه مجلس الدولة فى هذا الشأن مع العمل على سرعة إنهاء كافة الخلافات ، وسرعة اجراء مطابقة بين الشركة والهيئة مع تحديد مدى سلامة التصرفات فى تأخير إتمام ذلك

رد الشركة

ما يتعلق بمبلغ ٢٣٦,٦٥٧مليون جنيه بحساب مستحقات الهيئة القومية لسكك حديد مصر بالإضافة إلي مبلغ ٣٤,٣١٦ مليون جنيه رصيد مدين بالحساب الجاري للهيئة وبخصوص احتساب النولون علي أساس سعر الطن ٢٥ جنيه شاملا فان الشركة لم تقصر في مناقشة هذا الموضوع مع الهيئة حيث انه بمحضر الاجتماع المؤرخ ٢٠١٣/٥/٢٢ انتهت اللجنة رقم ٧٢ بتاريخ ٢٠١٢/٥/٨ بإعداد مذكرة للعرض علي مجلس المديرين بالهيئة حيث ان السعر طالما لم يشار إلي انه بخلاف ضريبة المبيعات يعتبر شاملا ضريبة المبيعات الا انه بإجتماع الهيئة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ فقد انتهت اللجنة علي انه لم يصل رد المستشار القانوني للهيئة على كتاب الاداره المالية بتاريخ ٢٠١٣/٥/١٦ بشان أبداء رأي سيادته للعرض علي مجلس المديرين بالهيئة في كيفية احتساب سعر نولون نقل الخام خلال الفترة من ٢٠٠٢/٩/٧ حتى ٢٠٠٧/١١/٣٠ بسعر ٢٥ جنيه للطن شاملا ضريبة المبيعات من عدمه

الملحوظة

بلغت مستحقات الشركة القابضة نحو ١,٢٧٨مليار جنيه بحسابى الحسابات الدائنة والقروض (منها ١٥٠ مليون جنيه خلال العام المالى الحالي) .. ومازلنا م نقف على كيفية السداد والآثار المترتبة عليه فى ضوء عدم قدرة الشركة على السداد ومطالبة الشركة القابضة بخطابها المؤرخ فى ٢٠١٣/١٢/٢٤ موافاتها بالبرنامج المقترح لسداد المديونية المستحقة طبقا لقرار مجلس إدارة الشركة القابضة بصفه عاجلة .

يتعين إتخاذ اللازم نحو ماسبق .

رد الشركة

بالنسبة لمستحقات الشركة القابضة طرف الشركة بنسابي الحسابات الدائنة والقروض التي بلغت نحو ١,٢٧٣ مليار جنيه فأنه يتعذر علي الشركة حاليا تحديد جدول زمني للسداد خاصة في ظل وضعها المالي المتعثر والتي تعلمه جيدا الشركة القابضة ،كما ان الشركة القابضة باعتبارها المالكة للشركة والتي تساهم بنحو ٩١% من رأس مالها وباعتبار شركتنا احدي الشركات التابعة لها فان الشركة القابضة تساند الشركة وتساهم في الوقوف بجانبها ومساندتها لحين أقاله الشركة من عثرتها.

الملحوظة

بلغت قيمة القروض طويلة الأجل في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٣٢٨ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣٢,٠٢٧ مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠منها نحو ٣١٦ مليون جنيه الشركة القابضة والباقى نحو ١١,٥٨١ مليون جنيه قروض أجنبية ، ولم نوافنا بأية مطابقات أوشهادات تؤيد صحة هذه الأرصدة ...
يتعين موافاتنا بالمطابقات أوالشهادات المشار إليها .

رد الشركة

- بالنسبة لقرض الشركة القابضة تم عمل محضر مطابقة .
- بالنسبة للقروض الأجنبية فهذه القروض مجدولة منذ بداية الاقتراض ويتم سداد القسط والفائدة في مواعيدها بمكاتبة من البنك المركزي المصري.

الملحوظة

بلغت مبيعات الإنتاج التام في ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١,٣٢٤ مليار جنيه لكمية ٢٩٦الف طن مقابل ١,٤١٣مليار جنيه لكمية ٣٢٩ ألف طن بالعام السابق المنتهي في ٢٠١٣/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنه ما يلي:
إنخفاض كمية المبيعات بنحو٣٣ ألف طن بنسبة ١٠% مقارنة بمبيعات بالعام السابق، وبنسبة ٥٧,٧% عن المدرج بموازنة ٢٠١٣/٢٠١٤.
استحوذ قطاع المناخن على أكبر كمية إنتاج بنسبة ٤٦,٥% من إنتاج العام في حين حقق أكبر خسارة بلغت نسبتها ٣٨,١ % من خسائر القطاعات ، كما تم إنتاج ١٦,٦ % من إنتاج العام لقطاع المتوسطة والبالغ نسبة مبيعاته ١٢,٥% فقط من مبيعات العام والبالغ خسائرهم نحو ٤٩,٣% من خسائر العام ، وعدم زيادة الإنتاج للتوسعات والتي تحقق أقل خسارة للطن بنحو ١٦٥٠جنيه ..
وهو ما يستوجب إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة ما تقدم .

رد الشركة

غني عن القول أن ما يتم أنتاجه يستلزم بيعه ولكن في بعض الظروف وخاصة في الوقت الحالي يزيد الإنتاج أو ينقص عن المبيعات بنسبة ١٠% .
تشكيلة المنتجات المعدة للبيع تخضع لظرف السوق والإنتاج يلبي احتياجات السوق ويكون مرن بصوره كبيرة لإمكان تقليل المخزون وعدم زيادته بقدر الإمكان .خاصة في المنافسة التي تواجه منتجات شركتنا محليا أو استيرادا .

الملحوظة

تبين تعلية حساب إيرادات وأرباح أخرى (٤٤٤) بنحو ٤,٨٧٢ مليون جنية قيمة كافة الغازات المنتجة التى يتم تخزينها بغض النظر عن إستخدامها أوبيعها أوتحويلها الى الفروع أو وجود رصيد لها فى نهاية السنه المالية وذلك بالمخالفة لمعيار المخزون رقم(٢) فقرة (١٤) والتى تقضى بأنه " قد ينتج عن العملية الانتاجية خروج أكثر من منتج فى نفس الوقت ..... بطبيعة الحال فإن معظم المنتجات التابعة تكون ذات قيمة متدنية وفى هذة الحالة فإنه يتم تحديد قيمتها على أساس صافى القيمة البيعية لهذة المنتجات وتخفض بها تكلفة المنتج الرئيسى وينتج عن ذلك أن تصبح قيمة المنتج الرئيسى لاتختلف كثيرا عن تكلفته.
يتعين تخفيض تكلفة المنتج الرئيسى بصافى القيمة البيعية لهذه الغازات مع تعلية الإيراد بالمباع منها فقط وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك.

رد الشركة

يتم تعلية الإيراد بالمباع من الغازات بالفرق بين التكلفة والبيع وبذلك يتحقق مبدأ المقابلة بين المصروفات والإيرادات ويتم تخفيض تكلفة الإنتاج التام بتكلفة الغازات علي كل مراحل الشركة بعد استبعاد المباع بالتكلفة

الملحوظة

لم نواف بشهادات من مصلحة الضرائب مؤيدة للمبالغ المضافة والمخصومة لصالح الشركة والمقيدة بسجلاتها والبالغة نحو ٥,٧ مليون جنيه تحت مسمى/ ضريبة الإضافة (٩٠% منها بمعرفة شركة النصر لصناعة الكوك) ونحو ٨٤٥ ألف جنيه تحت مسمى/ ضرائب الخصم لم تقم الشركة بالحصول على الشهادات المؤيدة لها.

يتعين العمل على الحصول على تلك الشهادات ، وما يترتب على ذلك من آثار.

رد الشركة

جاري مخاطبة مصلحة الضرائب للحصول علي الشهادات المؤيدة لذلك لنتمكن من تسوية المبالغ بدفاتر الشركة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ .

الملحوظة

الرصيد الدائن لضريبة المبيعات على المنتجات /عملاء نحو ١٨,٥١٤ مليون جنيه قيمة ضريبة المشغولات عن السنوات من ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٤/٢٠١٣ والتى لم تسدد للمصلحة.

يتعين سداد تلك المستحقات الضريبية تفاديا لتحمل الشركة لأية غرامات تاخير.

رد الشركة

جاري فحص ضريبة المبيعات عن السنوات ٢٠١١/٢٠١٠ و ٢٠١٣/٢٠١٢ وسيتم تسوية المشغولات وخصم المبالغ التي تم تعليتها لحساب مصلحة الضرائب عند انتهاء الفحص الضريبي حيث لا يستحق ضريبة مبيعات على المشغولات .

الملحوظة

بلغت أرصدة مصلحة الضرائب بأوعيتها المختلفة المدينه والدائنه فى ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ٣٦ مليون جنيه ، نحو ٤٤ مليون جنيه على الترتيب.

ولم نقف على ما يؤيد هذه الأرصدة كما لم يتضمنها الموقف الضريبى للشركة.

يتعين الحصول على الشهادات التى تؤيد حق الشركة ، ضرورة سداد تلك المستحقات الضريبية تفاديا لتحمل الشركة لأية غرامات تأخير وضرورة تضمين الموقف الضريبى لكافه الأرصده .

رد الشركة

جاري مخاطبة مصلحة الضرائب للحصول علي الشهادات المؤيدة لذلك لنتمكن من تسوية المبالغ بدفاتر الشركة خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ .

الملحوظة

بلغت تكلفة الإستعانه بالمستشارين من العاملين السابقين بالشركة خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ والبالغ عددهم ١٤٥ مستشار نحو ٢,٠٤ مليون جنيه بعضهم مستشارين فنيين لمعظم قطاعات الشركة بجانب رؤساء القطاعات المعينين وبالمخالفة لقرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٨٥ لسنة ١٩٨٥.

يتعين الالتزام بالقرار المشار إليه والحد من الإستعانة بالمستشارين فى ضوء حالة التعثر المالي الشديد الذي تعاني منه الشركة ، وشيوع المسئولية بين المستشارين و رؤساء القطاعات ، ويتم الإستعانة ببعضهم كسائقين وبادارة الأمن رغم زيادة قيمة السرقات والتى تقدر بنحو ١,٠٩٧ مليون جنيه ، مما نوصى معه بدراسة إعادة الهيكلة بين كافة قطاعات الشركة وسد العجز بين الوظائف بعضها البعض وما يترتب على ذلك من كافة الآثار.

رد الشركة

نظرا لحاجة العمل ومقتضياته ونتيجة العجز الشديد من العمالة في بعض الوظائف والمهن النادرة والتي تحتاج إلي عمالة متخصصة لديها خبرة في مجال عمل تلك الوظائف .

فقد تم التعاقد بعقود استعانة بخبرة وطنيـــة مـــع بعض العاملين السابقين بالشركة بعد بلوغ سن الستين ذوي كفاءة ممتازة ومما لديهم خبرة عالية في مجال عمل الوظائف التي تم التعاقد معهم للقيام بها والبـــالغ عددهم (١٤٧) فردا من ضمنهم عدد (١٧) فردا كانوا يشغلون وظائف اداره عليا قبل بلوغ سن الستين وتم التعاقد معهم كمستشارين والباقي وعددهم (١٣٠) فردا (سائقين ، إفراد امن وحراسة ، فنيين) .
وانه لا يوجد أي تضارب في الاختصاصات او أيه شيوع في المسئولية بين من هو في الخدمة حاليا ومـــن يعمل بعقد استعانة بخبرة وطنية بعد بلوغ سن التقاعد والعمل يسير بانتظام ولا يوجد أيه إضرار بـــذات الشان

الملحوظة

يتعين تحديد مدى سلامة التصرفات بشأن:
قبول كمية ٣٢٥٦ طن فحم قيمتها نحو ٢,٣٤٣ مليون جنيه تم شراؤها منذ سنوات من الشركة الدوليـــة ولم تستخدم لمخالفتها للتحاليل الحجميه وفقا للرأى الفنى بمحضر الإشراف على الجرد .

رد الشركة

هذا الموضوع محل تحقيق بالنيابه العامة .

الملحوظة

إستخدام كمية ١٩٥٠٠ طن قيمتها نحو ٣,١٥٥ مليون جنيه تم إستخدامها فى ردم المـــنخفض الأرضـــى الموجود أمام مبنى الإدارة بالميناء النهرى لعدم صلاحيتها لإختلاطها بالأتربة والمخلفات .

رد الشركة

هذه الكمية غير صالحة للاستخدام نظرا لاختلاطها بالأتربة والمخلفات طبقا لخطاب السيد المهندس مستشار قطاعات الإنتاج بتاريخ ٢٠١٤/٨/٦ وبذلك تم استخدامها في ردم المنخفض لعدم صلاحيتها

الملحوظة

تعلق إدارة الشركة كافة مشاكلها على نقص توريدات الفحم رغم زيادته هذا العام عن العام المالى السابق بنحو ٥٥ ألف جنيه في حين زاد الإنتاج بنحو ٢٣ ألف طن فقط عن مثيله بالعام الـــسابق وبمايـــشير إلـــى قصور فى دورة الإنتاج وعدم إمكانية بيع وتسويق منتجاتها.
يتعين الوقوف على المشاكل الحقيقية للشركة لبحث إمكانية حلها.

رد الشركة

تهالك المعدات والتي تعمل منذ خمسون عاما وكذلك نقص السيولة التي تمكن الشركة من شراء فحم الكوك وقد قامت الشركة بطرح مناقصة لدراسة إعادة تأهيل وتطوير الشركة وقد انتهـــت شـــركة تاتـــا اســـتيل الانجليزية من الدراسة وحددت (٤) بدائل للتطوير وفى انتظار تتدخل الدولة لتوفير التمويل اللازم

الملحوظة

لم يتم حساب الأصول والإلتزامات الضريبية الموجلة بالمخالفة لمعيار المحاســـبة المـــصرى رقـــم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل.
يتعين التصويب.

رد الشركة

سيراعى ذلك مستقبلا .

الملحوظة

إستمرار الشركة في عدم إمساك دفتري اليومية والجرد الموثقين بالمخالفة للمادة (٢١) من القانون ١٧ لسنة ١٩٩٩ باصدار قانون التجارة ،والمادة (١) من القانون ٣٨٨ لسنة ١٩٥٣ في شان الدفاتر التجارية.
يتعين الالتزام بإمساك الدفاتر سالفة الذكر موثقة التزاما بالقوانين.

رد الشركة

تحتفظ الشركة بسجلات مستخرجة من الحاسب الآلي تؤدي نفس الغرض ويمكن استخراج البيانات المطلوبة منها ومع ذلك سوف تراعي ذلك مستقبلا

الملحوظة

بلغت الأجور خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٤/١/٣٠ نحو ٨٦٦ مليون جنيه مقابل ٨٧٤مليون جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ وقد تلاحظ بشأنها ما يلي:-

لم يتم تحميل حوافز ومكافآت الإنتاج أيا كان مسماها عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ والتي درجت الشركة على صرفها للعاملين سنويا والتي تقدر بنحو ٦٠ مليون جنيه والمدرج لها بموازنة العام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٢٠٩ مليون جنيه فى حين قامت الشركة بتحميل حساب الاجور بقيمة تلك الحوافز والمكافآت عن العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والتى تم صرفها للعاملين خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ والبالغ نحو ١٤٦,٣٢٣ مليون جنيه ، ويخالف ذلك ما تقضى به الفقرة (٢٢) من إطار إعداد وعرض القوائم المالية للفقرة ٢٥ من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) عرض القوائم المالية.

يتعين إجراء التصويبات اللازمه بشأن إعداد القوائم المالية طبقا لأساس الإستحقاق المحاسبي.

رد الشركة

تم ذلك طبقاً لقرار الجمعية العامه والسنوات الماليه تصحح بعضها البعض ويتم تحميل كل عام بما يتقرر صرفه

الملحوظة

تضمنت مخصصات إنتفى الغرض منها بقائمة الدخل نحو ٢٧ مليون جنيه قيمة مخصص هبوط أسعار مخزون الإنتاج غير التام كان يتعين تأثير تكلفة الإنتاج بها

يتعين التصويب.

رد الشركة

سيتم مراعاة ذلك مستقبلا .

الملحوظة

عدم مراعاة أثار تطبيق المعيار المحاسبى المصرى رقم (٥) السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء على الأرقام المقارنة بالقوائم المالية كما لم يتم الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية على مايتطلبه المعيار المشار إليه .

يتعين التصويب

رد الشركة

تم التصويب بالايضاحات المتممه .

الملحوظة

وجود شك جوهرى هام في قدرة الشركة على الإستمرار وقد خلا تقرير مجلس الإدارة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية من أية إجراءات لتقييم قدرة الشركة على تحقيق فرض الإستمرارية وبالتالي قد لا تستطيع الشركة تحقيق أصولها وتسوية إلتزاماتها من خلال النشاط العادي لها ويتضح ذلك من الآتى :

بلغت خسائر العام المالى المنتهى فى ٢٠١٤/٦/٣٠ نحو ١,٢٥٥ مليار جنية بزيادة بنسبة ٤٤,٦ % من خسائر العام المالى الماضى البالغة نحو ٨٦٧,٧١٩ مليون جنية ، بخلاف ماتم زيادة العجز المرحل بقيمته هذا العام والبالغ نحو ٢٤٢ مليون جنيه ، وهو ما أدي الى تزايد رصيد الخسائر لنحو ٢,٩٠٨ مليار جنيه وبنسبة نحو ٢٩٨% تقريبا من رأس مال الشركة المدفوع .

رد الشركة

تقدمت الشركة بتقريرها والذي عرض على الجمعيات العامة الغير العادية في ٢٠١٢/١٠/٩ و٢٠١٣/١٠/١ للنظر في استمرارية الشركة وطلب تمريلها بنحو ٤٨٩,٢ مليون دولار تعادل نحو ٣,٤٢٤ مليار جنيه وذلك لإنتاج خط متكامل لإنتاج حديد التسليح وإحلال وتجديد وتطوير الخطوط القائمة مع السعي لدي البنوك المختلفة للحصول علي تمويل نقدي لزوم إعادة التأهيل والتطوير .

الملحوظة

بلغ مجمل الخسارة عن العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ١,٠٣٢مليار جنيه مقابل نحو ٨٨٩ مليون جنيه فى العام السابق .

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

بلغت تكلفة الإنتاج المباع نحو ٢,٤٤٢مليار جنيه بنسبة نحو ١٨٤,٤% من صافى المبيعات البالغة نحو ١,٣٢٤ مليار جنيه منها (خامات ومواد ووقود وقطع غيار) بنحو١,٣٧٢ مليار جنيه بنسبة نحو١٠٣,٧% من صافى المبيعات ، أجور بنحو٦٩٨ مليون جنيه، بنسبة ٥٢,٧% من صافى المبيعات.

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

تآكلت حقوق الملكية بنحو ١٠٥٨% حيث انخفضت من نحو ١٥٦,٢ مليون جنية سالبا في ٢٠١٣/٦/٣٠ الى نحو ١,٦٥٣ مليار جنيه سالبا فى ٢٠١٤/٦/٣٠ .

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

تآكل إجمالي الاستثمار لنحو ٨٥٤ % عن العام المالي الماضى حيث انخفض من ١٧٦ مليون جنية فى ٢٠١٣/٦/٣٠ إلى ١,٣٢٦ مليار جنيه سالبا في ٢٠١٤/٦/٣٠.

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

ظهر راس المال العامل بالسالب بنحو ٢,٤٧٦مليار جنيه مقابل نحو ٩٥٢ مليون جنيه بالسالب فى ٢٠١٣/٦/٣٠ وبزيادة قدرها نحو ١,٥٢٤مليار جنيه وبنسبة نحو ١٦٠% وهذا الأمر يشير لزيادة مستوى المخاطرة المالية وعدم قدرة الشركة على تمويل عملياتها اليومية والوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

بلغت دائنية الشركة القابضة فى تاريخ الميزانية نحو ١,٢٧٨مليار جنيه منهانحو ١٥٠ مليون جنيه تخص العام المالى محل الفحص لم نقف بعد على شروط وكيفية سداد تلك الأرصدة.

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

ازدياد دائنية الموردين في ٢٠١٤/٦/٣٠ الى نحو١,٦٠٧ مليار جنيه بخلاف نحو٥٢٧ مليون جنيه بحساب (مستحقات موردين) مقابل ١,١٧١مليار جنيه في ٢٠١٣/٦/٣٠ بخلاف نحو٣٦٨ مليون جنيه بحساب (مستحقات الموردين) بزيادة قدرها ٩٢٧ مليون جنيه بنسبة ٦٠%.

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

بلغ صافي التدفقات من النشاط الجاري خلال العام المالي المنتهي في ٢٠١٤/٦/٣٠بالسالب نحو ١٤١,٩٢٠ مليون جنيه مما يشير الى عدم قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من خلال نشاطها الجاري كافية لسداد التزاماتها الجارية والاحتفاظ بالقدرة التشغيلية لها بالاضافة الى صافي تدفقات نقدية من النشاط الاستثماري بلغت بالسالب نحو ١,٥٧٨ مليون جنيه مما يشير الى عدم قدرة الشركة على اقتناء استثمارات جديدة بدون الحاجة الى الالتجاء الى مصادر خارجية للتمويل

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

عرضت الشركة تقرير شركة تاتا ستيل بشأن خطة تطوير الشركة بتكلفة ٤٢٣,٣٨ مليون دولار تعادل نحو ٣ مليار جنيه على الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٢٦ للنظر فى إستمرارية الشركة عن العام المالى الحالى ، دون توفير التمويل اللازم .

رد الشركة

تسجيليه

الملحوظة

طلبت الشركة بتقريرها المعروض على الجمعيات العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ ، ٢٠١٢/١٠/٩ للنظر فى إستمرارية الشركة فى العام المالى الماضى وقبل الماضى تمويلها بنحو ٤٨٩,٢ مليون دولار تعادل نحو٣,٤٢٤ مليار جنيه وذلك لانشاء خط متكامل لإنتاج حديد تسليح وإحلال وتجديد وتطوير الخطوط القائمة .. دون إستجابة حتى تاريخ إعداد هذا التقرير وهو ما يعنى عدم القدرة على الحصول على تمويل لأى إستثمارات بها.

رد الشركة

تسجيليه

الـــرأي

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة الحديد والصلب المصرية في ٢٠١٤/٦/٣٠ ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك وفقا لما يقضى به النظام المحاسبى الموحد وتعديلاته ومعايير المحاسبة المصرية كإطار مكمل لها والقوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون والنظام الأساسى للشركة علي وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك الحسابات ، كما تطبق الشركة نظام تكاليف يفى بالغرض ويتعين تطويره لتحقيق أهداف الرقابة .

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقا لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة١٩٨١ ولائحته

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون ١٥٩ لسنة١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التى تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر

- **المحاسب/ السيد حسن على سالم ــ مدير عام إدارة ومتابعة الصناعات المعدنية ــ الجهاز المركـــزى للمحاسبات :ــ**

فى البداية اود ان اوضح للسادة الحضور ان هذه المرة الثانية التى لم يدرج فيها تقرير تقويم الاداء في جدول اعمال الجمعية واننا نجد صعوبة شديدة جدا في الحصول على البيانات وعلى القوائم المالية للشركة ولا يوجد اى تعاون بين من قبل الشركة .

- **المحاسب/ محمد عبد الوهاب صقر ــ امين سر الجمعية العامة :ــ**

ان تقرير تقويم الأداء لم يصل للشركة الا بعد ان تم توزيع الدعوات على السادة اعضاء الجمعية .

- **المحاسب/ السيد حسن على سالم ــ مدير عام إدارة ومتابعة الصناعات المعدنية ــ الجهاز المركـــزى للمحاسبات :ــ**

تقرير تقويم الاداء المعروض على السادة الحضور يوضح ان النشاط الجارى للشركة سئ وبالتالى ازداد المركز المالى سوءا ، وبالنسبة للنشاط الاستثمارى للشركة كان لها برنامج تنفيذ معتمد بحوالى ١٣٠,٥٠٠ مليون جنيه تم تنفيذ حوالى ٣,٧ مليون فقط منهم .

وانا لى راى ان الشركة التى لاتستطيع ان تنفذ برنامج لها لا تعمله .

- **ثم أعطى السيد المهندس / زكى عبدة بسيونى ــ رئيس الجمعيـــة العامة للشركة الكلمة للسيـــــــد الأستاذ / ابراهيم ابراهيم محمود ابراهيم ــ احد المساهمين بالشركة :**

انه ليؤسفنى ما قيل من السادة مراقبي الحسابات والسادة الأفاضل العاملين بشعبة تقويم الأداء لما وصفو به هذه الشركة بالاداء السئ .

وذلك لانه يجب ان يتم تذليل كل المشكلات والصعوبات التى تقف امام الشركة ، ان الشركة تمر بظروف شديدة الصعوبة قبل انعقاد الجمعية وحتى لا تحمل هذه المسئولية على احد دون تقدير وتفهم هذه الظروف الصعبة التى تمر بها الشركة .

ولا يمكن ان تستمر هذه الشركة وهذه الديون الماهظة وما زالت مستمرة . فبرجاء من سيادتكم الانتظار حتى جمعية الموازنة القادمة للشركة ويتم حسم الامر نهائيا اما ان تستمر او يتم تصفيتها .

- **وفى نهاية الاجتماع صدرت قرارات وتوصيات الجمعية العامة العادية للشركة على النحو التالـــى :ــ**

القـــرارات :

١- التصديق على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ .

٢- إحاطة الجمعية العامة بتقرير السيد / مراقب الحسابات وتقرير تقويم الأداء على قائمة المركز المـــالي فى ٢٠١٤/٦/٣٠ وقائمة الدخل عن السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٤ ورد الشركة عليهمـــا والعمـــل علـــى تلافى الملاحظات الواردة بهما وخاصة دراسة المخصصات واجراء المطابقات وتطوير نظام التكاليف

٣- إعتماد القوائم المالية للعام المالي المنتهى فى ٢٠١٤/٦/٣٠ وقائمة الدخل المعدلة عن الســـنة الماليـــة ٢٠١٣/٢٠١٤ بصافى خسارة قدرها " ١٢٥٤٩١٢٥١٣ " جنيه .

٤- التأكيد على قرارات الجمعيات السابقة (قرار رقم [٥] **بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٦ وقرار رقم [٢] بتـــاريخ** ٢٠١٤/١٠/٢٦) بشأن الامتناع على ادارة الشركة تقرير او الوعد بتقرير اية مزايا او زيادات مـــن اى نوع عينية او نقدية لأوجه الإنفاق فى بنود الأجور او الحوافز او المكافآت وذلك فيما عدا مـــا قـــد تقرره الدولة وربط الحوافز والمكافآت الجماعية وما فى حكمها بالانتاج والربحية وتحقيق تطور فـــى الانتاج والارباح والمؤشرات الاقتصادية على ان يعد مجلس ادارة الشركة قواعـــد الصـــرف تمهيـــدا للعرض على الجمعية العامة للشركة .

٥- التأكيد على قرار الجمعية العامة العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ بشأن بحث أســـباب انخفـــاض جميع مؤشرات الشركة المالية والاقتصادية وإعداد دراسة لمعالجتها ومعالجة الخلل فى الهيكل التمويلي وذلك حفاظا على استمرار الشركة في مزاولة نشطها .

٦- يتعين على الشركة إجراء مسح شامل للاراضى التى بحوزة الشركة واعداد خرائط مساحية لها لبيـــان حدودها ومواقعها مع الاستعانة بالجهات الحكومية المختصة اذا لزم الامر واتخاذ الإجراءات القانونية

اللازمة لتقنين وتسجل حيازة الشركة والعمل على ازالة التعديات عليها وسرعة انهاء اعمال اللجان المشكلة لها.

٧- اعتماد صرف العلاوة الدورية المقرر صرفها للعاملين في ٢٠١٤/٧/١ وبنسبة ١٠٠% .

٨- إخلاء مسئولية السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٤/٦/٣٠ .

٩- الإفصاح عما يتم صرفه للعاملين في صورة مساهمات او تبرعات او اى دعم للصناديق او اى حسابات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وانتهى الاجتماع في تمام الساعة الثالثة والنصف مساء نفس اليوم .

أمين سر الجمعية — **جامعي الأصوات**

(المحاسب/محمد عبد الوهاب صقر) (محمد عبد الرؤوف محمد) (المحاسب/ مجدي عبد الرحمن محمد)

الجهاز المركزي للمحاسبات
مراقب الحسابات

(محاسب/ وائل احمد ابو بكر)

مدير عام
نائب مدير الإدارة

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الإدارة

(محاسب/ ممدوح عبد الرحمن احمد) (محاسب / محمد محمود اسماعيل)

وكيل أول الوزارة
مدير إدارة مراقبة حسابات الصناعات المعدنية

(المحاسب/ شريف نجم الدين محمود)

رئيس الجمعية العامة

(مهندس/ زكى عبده بسيونى)